



وقائع مؤتمر الإمام الحسين عليه السلام
الرواية السنوية للسياحة الحسينية

الجزء الثاني



لدار القرآن الكريم في العتبة الحسينية المقدسة

BP133.7 .A44 .M88 2026

ISBN 9789922778334

مؤتمر الإمام الحسين عليه السلام الدولي السنوي المنعقد بعنوان: أثر أمير المؤمنين عليه السلام القرآني في مدونات المسلمين السادس (٦-٥/٢/٢٠٢٥ : كربلاء، العراق).

وقائع مؤتمر الإمام الحسين عليه السلام الدولي السنوي السادس المنعقد بعنوان: أثر أمير المؤمنين عليه السلام القرآني في مدونات المسلمين : قراءة في المنهج والادوات / أقامه قسم دار القرآن الكريم التابع للعتبة الحسينية المقدسة بالتعاون مع كلية العلوم الإسلامية - جامعة كربلاء ورابطة التدريسيين التربويين بتاريخ (٥-٦/٢/٢٠٢٥) - الطبعة الأولى - كربلاء، العراق : العتبة الحسينية المقدسة، قسم دار القرآن الكريم، ٢٠٢٦م / ١٤٤٧ هـ. ٥ مجلد؛ ٢٤ سم. - (العتبة الحسينية المقدسة؛ ١٧٦٣)، (قسم دار القرآن الكريم؛ ٤٧).

يتضمن ارجاعات ببليوجرافية.

١. علي بن أبي طالب عليه السلام الإمام الأول، ٢٣ قبل الهجرة-٤٠ للهجرة - في القرآن - مؤتمرات.
٢. علي بن أبي طالب عليه السلام الإمام الأول، ٢٣ قبل الهجرة-٤٠ للهجرة - أثره في تفسير القرآن وعلومه - مؤتمرات.
٣. حديث (علي مع القرآن) - دراسة.
٤. الإسلام والسياسة - مؤتمرات.
٥. السياسة الاقتصادية (الإسلام) - مؤتمرات.
٦. الإسلام وعلم الاجتماع - مؤتمرات.
٧. الإسلام والطب. أ. العتبة الحسينية المقدسة (كربلاء، العراق). دار القرآن الكريم. ب. العنوان. تمت الفهرسة قبل النشر في شعبة نظم المعلومات التابعة لقسم الشؤون الفكرية والثقافية في العتبة الحسينية المقدسة.

239,3063

م ٣٥٩ مؤتمر الإمام الحسين عليه السلام الدولي (٦:٢٠٢٦: كربلاء)
وقائع مؤتمر الإمام الحسين عليه السلام الدولي السنوي السادس المنعقد بعنوان أثر أمير المؤمنين عليه السلام القرآني في مدونات المسلمين : قراءة في المنهج والادوات / مؤتمر . ط ١ - كربلاء:
دار القرآن الكريم، ٢٠٢٦، الجزء الثاني، (٥٢٨ صفحة)، ٢٤ سم.
١. الإمام الحسين بن علي عليه السلام - الإمام الثالث - مؤتمرات .
م. العنوان.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد: (٢٠٤٢) - لسنة ٢٠٢٦م

الإخراج الفني: أحمد حامد الفتلاوي

وقائع مؤتمر إمام الحسين
الدولي السنوي السادس عشر

المنعقد بعنوان

أثر أمير المؤمنين عليّ القرآني في مدونات المسلمين

قراءة في المنهج والأدوات

وتحت شعار لن يفترقا

علي مع القرآن والقرآن مع علي

أقامه قسم دار القرآن الكريم التابع للعتبة الحسينية المقدسة
بالتعاون مع كلية العلوم الإسلامية - جامعة كربلاء ورابطة التمدن الحسينيين

وذلك بتاريخ (٥-٦/٢/٢٠٢٥)



جامعة كربلاء/ السيد مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية المحترم

م/ مؤتمر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارة الى كتابكم ذي العدد (ع/ش.ع/ ٣٠٩) في (٢١/١/٢٠٢٥) ومرفقه الاوليات الخاصة بمؤتمر جامعتكم الموسوم (أثر امير المؤمنين علي (عليه السلام) القرآني في مدونات المسلمين - قراءة في المنهج والادوات) والمزمع انعقاده للمدة (٥-٦ / ٢٠٢٥/٢) ، وبالنظر لاستيفانكم المتطلبات المشار اليها ضمن الضوابط الخاصة بإقامة المؤتمرات التي تم اعصامها بموجب كتابنا المرقم بالعدد (ب ت ٥٣٥٩/٢) في (٢١/٦/٢٠٢٣) ، بشأنه حصلت الموافقة على إقامة المؤتمر اعلاه.

... مع التقدير

أ.د. لبنى خميس مهدي

المدير العام لدائرة البحث والتطوير

٢٠٢٥/ ١ / ٢٩

نسخة منه الى //

- مكتب الوزير/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- مكتب وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- دائرة البحث والتطوير/ مكتب المدير العام/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- دائرة البحث والتطوير / قسم التنسيق والتعاون العلمي /شعبة المؤتمرات / مع الاوليات.

م.م. مروه ١/٢٨



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة:

الْحَمْدُ لِلَّهِ النَّاشِرِ فِي الْخَلْقِ فَضْلَهُ، وَالْبَاسِطِ فِيهِمْ بِالْجُودِ يَدَهُ، نَحْمَدُهُ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ، وَنَسْتَعِينُهُ عَلَى رِعَايَةِ حُقُوقِهِ، وَنَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَرْسَلَهُ بِأَمْرِهِ صَادِعًا، وَيَذْكُرُهُ نَاطِقًا، فَأَدَّى أَمِينًا، وَمَضَى رَشِيدًا، وَخَلَّفَ فِيْنَا رَايَةَ الْحَقِّ، مَنْ تَقَدَّمَهَا مَرَقَ، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا زَهَقَ، وَمَنْ لَزِمَهَا لَحِقَ، آلَهُ الطَّاهِرِينَ، صَلَوَاتِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ...

خلق الله تعالى أمثلة للإنسان الكامل على مختلف العصور؛ فكان حجته في أرضه التي لا تخلو من مثالٍ لذلك الكمال، الذي هو بنفسه درجات مثل أعلاها نبينا محمدًا ﷺ، فكان المثال الأعلى في الكمال على مستوى المخلوق، ولو أردنا البحث عمّن يليه في هذه المرتبة فلا بدّ من الاستعانة بخطّ شروع متفقٍ عليه يكشف الكمال، ولا يوجد مثل القرآن الكريم من يكشف ذلك بوصفه كلام الله تعالى الكامل، وعلى أساس ذلك يكون مقياس الكمال على شدة المصاحبة والانطباق مع كلام الله تعالى، ويكون ذلك ميزانًا للتفاضل، ومن هنا فقد اتفقت مصادر المسلمين على رواية قول النبي محمد ﷺ: ((عَلِيٌّ مَعَ الْقُرْآنِ وَالْقُرْآنُ مَعَ عَلِيٍّ، لَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّى يَرِدَا عَلِيَّ الْحَوْضَ))، وهذا الحديث رواه الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥ هـ) في المستدرک وصحّحه، ووافقه الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ) - على ما فيه من تشدّد - في التصحيح، وروي أيضًا في غير ذلك من المصادر الأخرى، أمّا في مصادر أهل البيت ﷺ فلا خلاف في هذا الحديث ودلالته، وبذلك فهو متفقٌ على صحّته ونسبته إلى رسول الله ﷺ، وهو لا ينطق عن الهوى فيكون مصداق هذا الحديث حقيقة لا مرية فيها، وعلى أساس ما تقدّم أُقيم هذا المؤتمر العلميّ الدوّي لدراسة حقيقة هذا الحديث وواقعه العمليّ عبر البحث في مدوّنات المسلمين عن الأثر القرآني لأمر المؤمنين ﷺ، وبيان ما له من علوم قرآنيّة تفرّد بها؛ وصولًا إلى الإثبات العمليّ لدلالة الحديث المذكور آنفًا.



وقد حدّد المؤتمر مساره البحثي في بيان الحقائق القرآنيّة على وفق منهج أمير المؤمنين (عليه السلام)، والبرهنة العمليّة على كماليّة القرآن الكريم بشموله لكلّ نواحي الحياة، ومقاربة ذلك بحياتنا المعاصرة، ومعالجة أهمّ مشكلاتها في ضوء ما قدّمه أمير المؤمنين (عليه السلام) من أثر قرآنيّ امتدّ ليشمل الحاجات الإنسانيّة على مختلف العصور، مركزاً في ذلك على حاجات الإنسان الكبرى التي لا تختلف باختلاف صور معيشتها، ومن هنا فإنّ المؤتمر يركّز على الأثر القرآنيّ لأمر المؤمنين (عليه السلام) تفسيراً وعلومًا، ومقاربتة على وفق المناهج الحديثة في البحث العلميّ ومساراته المعرفيّة في التخصصات الإنسانيّة والعلميّة؛ لتكون النتيجة تقديم أمير المؤمنين (عليه السلام) بوصفه حلّاً لكلّ التقاطعات، والمرجعيّة الأصيلّة التي يمكن أن ننتهي إليها بمعيّة القرآن الكريم.

وكان حاصل هذا المؤتمر مائة وخمسة وستين بحثاً في شتّى التخصصات المعرفيّة، عملت على استنطاق أهداف المؤتمر ومعالجة أهمّ المسارات التي حدّدت بشأن أقامته، وما هذه الوقائع إلّا واحدة من مخرجات المؤتمر نأمل من الله تعالى أن تكون مرضيّة من لدن الباحثين والمتخصّصين والمتابعين بشكل عام.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على محمّد وآله

الطاهرين.

لجنة التدقيق والمراجعة العلمية

الشيخ د. خير الدين علي الهادي سلمان / رئيس قسم دار القرآن الكريم
السيد د. مرتضى عبد الأمير جمال الدين / معاون رئيس قسم دار القرآن الكريم
م.د. عماد طالب موسى / مدير مركز البحوث والدراسات القرآنية
أ.م.د. عمار حسن عبد الزهرة / مدير تحرير مجلة هدي التقلين
م.د. بهاء مهدي مظلوم دويج / مدقق لغوي
م.د. عمار عبد العباس عزيز / مدقق لغوي
أحمد حامد شاكر / مدقق فني

الفهرس

أثر الإمام عليّ ؑ في المدونات الإسلامية بتحليل الاستقصائي والبياني ١١

أ.د. أحمد الصفار

مرتكزات الحكم الرشيد في فكر الإمام عليّ بن أبي طالب ؑ ٧١

أ.د. بشير هادي عودة الطائي

الأثر القرآني في شخصية الإمام عليّ ؑ (دراسة المعنى للمفاهيم القرآنية التي استقها الإمام عليّ ؑ من معين القرآن الكريم) ١١٥

أ.د. عبد علي سفيح

التكامل الدلالي بين لغة القرآن الكريم ولغة أمير المؤمنين ؑ (وصف القرآن الكريم مثلاً) ١٤٥

أ.د. فضيلة عبّوسي محسن العامريّ

الظواهر اللغوية فيما روي عن الإمام عليّ بن أبي طالب ؑ القراءات القرآنية نموذجاً .. ١٦٥

أ.د. وليد السراقبيّ

أثر عقيدة الدين في سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عَلَيْهِ السَّلَامُ) ٢٠٧

أ.د. حاتم كريم جياذ

الأثر القرآني للإمام علي (عَلَيْهِ السَّلَامُ) في الفكر الاستراتيجي وسياسة الحكم الرشيد ٢٤٧

أ.م. أحلام أحمد عيسى

المواعظ القرآنية في الحكم التربوية للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عَلَيْهِ السَّلَامُ) ٢٧٥

أم د. خالد يونس النعماني / أم د. محمد خضير عباس الجيلاوي

تحليل الأثر القرآني لأمر المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ) في فكر الاقتصاد الإسلامي (الشهيد الصدر
أنموذجًا) ٣٢١

أ.م.د. أصغر طهماسبى البلداجي

الإجراءات المالية والاقتصادية للإمام علي (عَلَيْهِ السَّلَامُ) وأثرها في فهم النص القرآني ٣٥٩

أ.م.د. جمعة ثجيل عكلة الحمداني

دور الإمام علي (عَلَيْهِ السَّلَامُ) في مواجهة الإرهاب الفكري ٣٨٣

أ.م.د. حسين رشك خضير



الولاية في فكر الإمام عليّ عليه السلام ٤٠٥

أ.م.د. حيدر عليّ كاظم حسين التميمي

أثر أمير المؤمنين عليه السلام القرآني في التخصصات العلمية (الجمال أنموذجاً) ٤٣١

أ.م. د رعد جلال فتحي العطار

توظيف الشاهد القرآني في خطب الإمام عليّ عليه السلام دراسة تحليلية ٤٥٩

أ.م. د. سحر ناجي فاضل المشهدي

أخلاقيات الإعلام في فكر أمير المؤمنين الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام ٤٨٣

أ.م.د. علي شمخي الفتلاوي

المفاهيم القرآنية في إحدى خطب نهج البلاغة قراءة في الأبعاد التربوية ٥٠٣

أ.م.د فاضل كاظم صادق العلي

مرتكزات الحكم الرشيد في فكر الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام

أ.د. بشير هادي عودة الطائي

جامعة البصرة - مركز دراسات البصرة والخليج العربي

الملخص

تُقدّم الدراسة عرضاً تحليلياً لركائز الحكم الرشيد في ولاية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، عندما تولى الحكم كخليفة للمسلمين في السنة الخامسة والثلاثين للهجرة، هذه الخلافة التي ولّاها الله إياه عبر نبيه الكريم محمد صلى الله عليه وآله في الثامن عشر من شهر ذي الحجة للسنة العاشرة من الهجرة في واقعة غدیر خم الشهيرة، والتي شهدها القاضي والداني في حجة الوداع عندما قال صلى الله عليه وآله في جموع المسلمين (من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره واخذل من خذله). هذه الولاية النورانية الربانية التي اغتصبت منه في أول الأمر بعد وفاة الرسول محمد صلى الله عليه وآله، عادت إليه بعد مخاض عسير عاشت معاناتها الأمة الإسلامية، فشكّلت ولاية أمير المؤمنين عليه السلام مفترق طرق بين تطبيق تعاليم الدين الإسلامي الحنيف في العدل والإنصاف والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبين مطامع المناوئين والطامعين في السلطة، لذا كانت مدة حكم الإمام علي عليه السلام التي نقل فيها عاصمة الخلافة إلى الكوفة، مدة حكم عصبية استمرت لخمس أعوام تقريباً، وشهدت الأحداث السياسية المناوئة والمواقف المعادية لإمام المتقين عليه السلام، والتي احتاجت إلى الحكمة والدراية الفقهية بكتاب الله، فكان الإمام أهلاً لها، فشكّلت



تلك السنين صفحة ناصعة البياض في الخير والإنصاف وإقامة دولة العدل، وكانت بحق بوتقة من الحكم الصالح والعدل المطلق على وفق منظور إسلامي معزز بالنصح والمشورة والمشاركة والمعاملة الحسنة والتعاطف الإنساني مع الرعية والحزم في عدم الحياد عن تعاليم القرآن الكريم. لذا سعت الدراسة إلى بيان الأثر التفاعلي لولاية أمير المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَام) وما تحقّق من رفاه اقتصادي واجتماعي لعموم المسلمين في ذلك العهد الذي قاد فيها الدولة والمجتمع إلى برّ الأمان. وقد قُسم هيكل البحث على أربعة أجزاء، الأوّل اهتمّ بمدلولات الحكم الرشيد ومضموناته، والثاني ركّز على المنظور التنموي للحكم الرشيد في ولاية الإمام عليّ (عَلَيْهِ السَّلَام)، أمّا الثالث فتناول إدارة الحكم الرشيد والتنمية البشرية في ولاية الإمام عليّ (عَلَيْهِ السَّلَام). وقد خرج البحث في جزئه الرابع بمجموعة مهمة من الاستنتاجات كان أبرزها أنّ ولاية حكم أمير المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَام) قد أعادت الهيئة للإسلام والمسلمين، ومكّنت الأمة الإسلامية من استرداد حقوقها المغتصبة إبان تولّي من اغتصب الولاية من أمير المؤمنين بعد وفاة الرسول محمد (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)، فأعيد الحقّ إلى نصابه بعد ما شابه من جور وظلم وعبث في بيت المال جراء الهيمنة على مقدّرات المسلمين، فكان عهد أمير المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَام) عهد الحقّ والعدل والرفاه الاقتصادي والاجتماعي الذي فيه صان خليفة المسلمين (عَلَيْهِ السَّلَام) كرامة الإنسان وأعاد حقوقه المسلوقة.

الكلمات المفتاحية: مرتكزات الحكم الرشيد، فكر الإمام عليّ، العدالة

والإنصاف.



Abstract:

This study presents an analytical review of the pillars of good governance during the reign of the Commander of the Faithful, Imam Ali ibn Abi Talib (PBUH), when he assumed the caliphate in 35 AH. This divine mandate, established by Prophet Muhammad (PBUH) at the event of Ghadir Khum on the 18th of Dhu al-Hijjah in 10 AH, represented a luminous leadership that returned to him after a period of profound struggle for the Islamic nation. The Imam's reign marked a crossroads between the authentic Islamic teachings of justice, equity, and promoting virtue, and the ambitions of political rivals.

Spanning approximately five years and headquartered in Kufa, his governance was a period of rigorous challenges that required immense wisdom and jurisprudential mastery of the Quran. These years formed a pristine chapter of absolute justice, serving as a crucible for good governance through consultation (Shura), human compassion, and firm adherence to Quranic principles. The study aims to demonstrate the interactive impact of his rule on the economic and social welfare of Muslims. It operates on the hypothesis that Imam Ali's reign represents the quintessential model of good governance that restored the nation's prosperity.

The research is structured into four parts: the first addresses the definitions of good governance; the second focuses on its developmental perspective; the third explores human development and administrative management; and the fourth presents key conclusions. Most notably, the study concludes that his leadership restored the prestige of Islam, reclaimed usurped rights, and established a reign of truth and dignity through the



fair management of the public treasury (Bayt al-Mal).

Keywords: Wilayah of Ali, Economic Welfare, Kufa, Human Development, Good Governance.

المقدمة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ، أَمَّا بَعْدُ، فَقَدْ قَدَّمَ الْإِمَامَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْمُودَجًا فَذَا يَحْتَدِي بِهِ فِي الْقِيَادَةِ وَالْإِدَارَةِ السِّيَاسِيَّةِ الْعَامَّةِ لِلدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، لِأَنَّهُ ارْتَكَزَ فِي حُكْمِ الرِّعَايَةِ عَلَى الْعَمَلِ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَانَ الْإِمَامَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِحَقِّ إِمَامًا لِلْمُتَّقِينَ يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ وَيَحْفَظُ حُقُوقَ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا يَنْفِقُهَا إِلَّا بِمَرْضَاةِ اللَّهِ بَرًّا وَإِحْسَانًا. وَفِي عَهْدِهِ شَهِدَ الْمَجْتَمَعُ الْإِسْلَامِيُّ الرِّفَاهَ الْاِقْتِسَادِيَّ وَالْاجْتِمَاعِيَّ بِسَبَبِ التَّسَاوِي فِي الْحُقُوقِ وَالْوَاجِبَاتِ، وَالتَّعَامُلِ الْإِنْسَانِيَّ الْمَمْرُوجَ بِالْعَطْفِ تَارَةً وَالْحَزْمِ تَارَةً أُخْرَى بَيْنَ مُخْتَلَفِ الْأَفْرَادِ وَالطَّوَائِفِ، فَأَسَاسُ الْحُكْمِ لَدَى الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَخَافَةُ اللَّهِ وَالْعَمَلُ بِتَعَالِيمِ كِتَابِهِ، لِنُشْرِ الْحَبِّ وَالْخَيْرِ وَالْمُودَّةِ بَيْنَ الرِّعَايَةِ، وَإِبْعَادِ مُخْتَلَفِ الشَّبَهَاتِ عَنِ جَمِيعِ الْمَعَامَلَاتِ الْاِقْتِسَادِيَّةِ، فَكَانَ الْإِمَامُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَلْتَزِمًا بِمَنْهَجِ الشُّورَى وَالْمِشَارَكَةِ فِي الرَّأْيِ، وَاعْتَمَدَ سِيَاسَةَ مَالِيَّةٍ رَشِيدَةٍ تُوَمِّنُ تَحْقِيقَ التَّكَاوُلِ الْاجْتِمَاعِيَّ وَالتَّوْزِيعَ الْعَادِلَ لِعَمُومِ الْمُسْلِمِينَ، فَتُقَسَّمُ الْإِيرَادَاتُ الْمَالِيَّةُ الْقَادِمَةُ لِبَيْتِ الْمَالِ بَعْدَالَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَكَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَبْذُلُ الْوَقْتَ لِلنَّظَرِ فِي مِظَالِمِ النَّاسِ وَتَقْدِيمِ النَّصِيحِ وَالْمِشُورَةِ الْفَقْهِيَّةِ لَهُمْ، فَضْلًا عَلَى مَنْبَرِهِ الشَّامِخِ فِي جَامِعِ الْكُوفَةِ الَّذِي تَنْطَلِقُ مِنْهُ خُطْبُ الْجُمُعَةِ، فَكَانَتْ كَلِمَاتُهُ تَلَامَسُ الْقُلُوبَ وَالْعُقُولَ لِاسْتِخْدَامِهِ أَسْلُوبِيَّ الطَّبَاقِ وَالْجِنَاسِ الْلَفْظِيِّ اللَّذِينَ يَزِيدَانِ الْكَلَامَ جَمَالًا وَسَهُولَةً فِي الْفَهْمِ وَالِاسْتِيعَابِ، فَفِي خُطْبِ الْجُمُعَةِ يَقْدَمُ الْإِمَامُ عَلَيْهِ السَّلَامُ



التوجیحات الدینیة للأمة الإسلامیة، ویرعز السياسة العامة للنظام الإسلامی المعتمد بأسلوب نحوی یمتاز بقصر العبارات ووضوحها وغازرة المعرفة فیها، إذ كانت هذه الخطب تستند إلى آیات القرآن الکریم وأحادیث الرسول محمد صلی الله علیه وآله.

أهمية الدراسة:

تتأتى أهمية الدراسة من الضرورات الإنسانية للاحتذاء بمنهج قيمي للحکم الرشید الصالح الذي طبّقه الإمام علی علیه السلام طيلة مدة ولايته لتحقيق التنمية البشرية بمعناها الإسلامی، نظرًا للمكانة الإلهیة التي حباها الله بها، فهو أخو رسول الله صلی الله علیه وآله، وباب علمه، وزوج ابنته فاطمة الزهراء علیها السلام أم أبيها، ووالد السبطين الحسن والحسين سیدا شباب أهل الجنة وريحانتا رسول الله صلی الله علیه وآله، وهو بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعد نبينا صلی الله علیه وآله، وهو علیه السلام إمام المتقين وقائد الغر المحجلين، وأول الأئمة المعصومين وثاني المستسلمين بدعوة الإسلام، وبهذه المكانة كيف ستكون غزارة المعطيات القیمیة للحکام في الدول الإسلامیة من القيم الإنسانية النبيلة لولاية الحکم الصالح لأمر المؤمنین علیهم السلام ؟ والتي استمدّ عطاها من الرسول الکریم محمد صلی الله علیه وآله، وهو ما تحاول الدراسة تأكيد أهمية النموذج التنموي العلوي في الحکم الرشید.

مشكلة الدراسة:

لم تنصف الكتب والبحوث والدراسات فترة الرخاء والازدهار وتحقيق العدالة في الدولة الإسلامیة في عهد ولاية أمير المؤمنین علیه السلام، فما قيل هو غيظ من فيض العطاء الزاخر، وهذا البحث يتولى إشکالیة إنصاف هذه المرحلة وتقديم بعض من الإنجازات الفکریة التي قدّمها الإمام.



هدف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى بلوغ الأهداف التالية:

- ١ - التأكيد على الدور الذي استلهمه خبراء علم الاقتصاد والقيادة الإداريّة من معطيات مدّة حكم الإمام عَلَيْهِ السَّلَامُ في مضمونات الحكم الرشيد والإدارة الصالحة في بناء الإنسان المؤمن والسلطة العادلة.
- ٢ - محاولة إبراز الرؤية الاقتصادية والحكم الرشيد الذي أتبع في عهد ولاية أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ، وما تحقّق من إنجازات التنمية البشريّة للدولة الإسلاميّة في هذا العهد الزاهر.
- ٣ - إظهار الأثر التفاعليّ الذي تركته مدّة حكم الإمام عليّ عَلَيْهِ السَّلَامُ على البشريّة جمعاء وما حقّقه من منجزات في الخير والعدل والإنصاف وإعادة الهبة للإسلام والمسلمين.
- ٤ - تقديم مجموعة من المقترحات التي تعزّز الحكم الرشيد في قيادة الدولة عمومًا والقيادة الإداريّة بشكل خاص، بالاستناد إلى معطيات النموذج العلويّ الإصلاحيّ في الحكم الرشيد.

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أنّ مدّة ولاية الإمام عليّ عَلَيْهِ السَّلَامُ تمثّل بمجموع مدلولاتها الفكرية فترة الحكم الرشيد الصالح الذي تحقّق فيها ازدهار الأمة الإسلاميّة ورفع شأن المسلمين كما كان معهودًا قبل وفاة النبيّ الكريم محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

هيكل الدراسة:

قسّمت الدراسة إلى مقدّمة ثمّ المباحث الآتية:

- المبحث الأوّل: الحكم الرشيد: قراءة في المدلولات والمضامين .
- المبحث الثاني: المنظور التشريعيّ للحكم الرشيد في ولاية الإمام عليّ عَلَيْهِ السَّلَامُ .



المبحث الثالث: إدارة الحكم الرشيد والتنمية البشرية في ولاية الإمام علي عليه السلام.
ثم جاءت الخاتمة والاستنتاجات والمقترحات .

المبحث الأول: الحكم الرشيد: قراءة في المدلولات والمضامين

يُعدّ مفهوم الحكم الرشيد من وجهة النظر الأكاديمية مصطلحاً حديث النشأة بدأ الاهتمام به من قبل الأمم المتحدة في نهاية عقد الثمانينات ومطلع التسعينات، مع التدهور والفسل الذريع الذي صاحب سياسات التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصاديّ المقدّمة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين للعديد من دول العالم النامي^(١)، بيد أنّه تاريخياً قد تداول كمفهوم للإدارة الصالحة التي تحقّق العدالة والإنصاف بين المسلمين من قبل رسولنا الكريم محمد صلّى الله عليه وآله منذ نشر الدعوة وقيادة الأمة الإسلاميّة، إذ قدّم لنا نبينا محمد صلّى الله عليه وآله أسس التنمية البشرية والحكم الرشيد وقواعدهما في إطار الدين والأخلاق والمعاملة الحسنة في فترة كان العالم فيها يعيش الجهل والظلام، فكانت تعاليمه التي لقّنها لوصيّه الإمام علي عليه السلام نبراساً أضاء للجميع جنبات الكون من حوله، وقدّم صلّى الله عليه وآله مفاتيح السعادة بحسن الخلق والثقة بالله والتوكّل عليه، والتقرّب إلى الله عزّ وجلّ بالصبر والصلاة وحسن الخلق والإخلاص في تأدية العمل الصالح، ضارباً لنا أروع الأمثلة في الإدارة الرشيدة والتخطيط والتنمية الذاتية، فكان صلّى الله عليه وآله منهجاً متكاملًا وإستراتيجيةّ تنموية للحياة المعاصرة^(٢)، إذ إنّ توجيهات نبينا الكريم صلّى الله عليه وآله للمسلمين في إدارة الدولة منذ بدأ الدعوة الإسلاميّة تحثّ على الالتزام بالواجبات العباديّة وعدم التعديّ على حقوق الآخرين واحترام الوقت وأداء الأمانات وتأدية الفروض الدينيّة اليوميّة وعدم

(١) ينظر: الحكم الرشيد ومحاربة الفساد: ١٩٥-١٩٧ .

(٢) ينظر: محمد صلّى الله عليه وآله أعظم علماء التنمية البشرية في العالم: ٥ .



التهاون في طاعة الله، والعمل بما يفرضه الدين الإسلامي الحنيف من تشريعات تنظم مختلف المعاملات الحياتية الاقتصادية والاجتماعية والدينية، وهذه التوجيهات لا تكاد تخلو من النصح والإرشاد الذي يعبر عن صور مهمة من مضمونات الحكم الصالح والرشيد لبناء أسس الدولة الحقيقية. فالحكم الرشيد من وجهة نظر الإسلام هو موضوع إنساني وقيمي للعدل والإنصاف ورضا الله أكثر منه اقتصادي وسياسي، بينما الجانب السياسي للسلطة يعدّ مفهوم الحكم الرشيد يشير إلى ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على المستويات كافة وبمختلف الآليات والعمليات والمؤسسات التي من طريقها يعبر المواطنون والمجتمعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون تدخل السلطة الحاكمة لحلّ مشاكلهم وخلافاتهم^(١).

بيد أنّ مفهوم الحكم الرشيد أو الحكم الصالح كمصطلح إداري قد ظهر لأول مرة في تقرير البنك الدولي عام ١٩٨٩ نظراً لتعاظم مستويات الفقر والبطالة والفساد بشتى أشكاله المالي والإداري والاقتصادي والسياسي بل حتى الفساد الأخلاقي على المستوى العالمي^(٢)، وذلك نتيجة للابتعاد عن تعاليم الله وتشريعاته التي فرضها على الأديان عموماً والدين الإسلامي خصوصاً، إذ قال تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ * عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [الرحمن: ٣-٤]، والبيان في الآية الكريمة هو اللغة والفهم والتشريع الذي خصّ الله تعالى به الإنسان عن سائر المخلوقات، ويقول (أبن عباس وابن كيسان) في تفسيرهما، أنّ المقصود بالإنسان نبينا محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي أعطاه علم الأولين والآخرين، وعلم يوم الدين فكان بحق مدينة العلم، أمّا البيان فهو التشريع الإلهي عن الحلال

(١) ينظر: مفاهيم الحكم الرشيد ومعايره في التراث الإسلامي، منتدى كوالامبور للفكر والحضارة،

الموقع الإلكتروني www.https://kl-forum.org/ar/kl1801

(٢) ينظر: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: ٢٢٩ .



والحرام لبناء مجتمع ودولة فاضلة^(١)، وهذا العلم الرباني لرسول الله ﷺ قد غرسه في إمامنا علي بن أبي طالب (عليه السلام) الذي هو باب مدينة العلم لينير للأمم الإسلامية طريقها، ويحدّد المجريات الصحيحة للحياة البشرية.

لقد أصبح الحكم الرشيد مفهوماً مقارباً للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتحقيق التنمية البشرية وحقوق الإنسان، ولإصلاح ما خلفه الفساد من مخاطر كبيرة على المجتمعات الدولية عموماً والمجتمعات الإسلامية على وجه الخصوص، ولمعالجة السلوكيات المنحرفة والانتهاكات التي يتعرّض لها الإنسان بصورة متواصلة، كون تطبيق هذا المفهوم يعبر عن نظام حقوقي عقلائي لمنظومة قيمية ودينية وأخلاقية تستمد أصولها وأسسها من مبادئ الدين الإسلامي الحنيف المنزل من عند الله تعالى، ففي تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ٢٠١٧ بعنوان (دور الدولة في عالم متغير)، أكد التقرير أن كفاءة إدارة الدولة يعدّ متطلباً رئيساً للتطور وتنمية سوق العمل وتحقيق مبادئ العدالة والإنصاف بين الناس^(٢)، إذ أن تطبيق الحكم الرشيد من وجهة النظر الإدارية يتفق مع منطلقات الدين الإسلامي الحنيف والحكم بما أمر الله لصيانة وحفظ أموال المسلمين وتوزيع الثروات توزيعاً عادلاً بين مختلف أفراد المجتمع وفئاته، فالحكم الرشيد يقدم رؤية رحبة تتعلق بنموذج الحكم وارتباطه بأصول الشورى والعلاقة بين معايير الحكم ومعايير المساءلة والشفافية بما يؤسس لحكم صالح، ويؤسس لعلاقة سياسية سوية من جانب، ويشيد معمار العلاقات بين الدولة والمجتمع من جانب آخر، وبما يستلهم

(١) آيات وسور القرآن الكريم، تفسير سورة الرحمن، على الموقع: [www.https://surahquran.com/aya-tafsir.html](https://surahquran.com/aya-tafsir.html). ٥٥-٤-com/aya-tafsir

(٢) البنك الدولي، ١٩٩٧، تقرير تحديات التنمية حول العالم بعنوان: الدولة في عالم متغير، واشنطن:



في صياغاته معاني المرجعية الشرعية الدينية، هذا الحكم يجد في المنظور الإسلامي التقاليد الراسخة من مداخل متنوعة يمكن الوقوف عليها من آيات القرآن الكريم وضمن سياقات تحقق المتطلبات الخاصة بعناصر الرشادة في الأداء السياسي للحكومة في صياغة طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم وبما يحقق مقاصد الحكم الصالح^(١)، ففي تقرير التنمية الإنسانية تعرف الأمم المتحدة (UN) الحكم الرشيد بأنه الحكم الذي يعزز رفاهية البشر ويدعمها ويصونها بالشكل الذي يوسع قدرات الناس وخياراتهم والفرص المتاحة لهم بما يضمن الحرية الاقتصادية والاجتماعية وينتشل الأفراد من البؤس والفقر^(٢)، بينما يلقي البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة (UNDP) المسؤولية كاملة على الدولة وحاكم الدولة في تحقيق الحكم الرشيد حينما يعدّ الحكم الرشيد هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لشؤون الدولة على المستويات كافة من أجل تمكين الأفراد وتوسيع خيراتهم عبر مجموعة من الآليات والعمليات المؤسسية التي تسمح لهم من ممارسة حقوقهم القانونية لتحقيق مصالحهم وتمكينهم من حلّ خلافاتهم^(٣)، وقد عرّف الحكم الرشيد على أنه اشتراك المؤسسات السياسية والمجتمع جنباً إلى جنب مع بعضهم، وجعل موارد الدولة وكلّ خبراتها وقدراتها ومشاريعها لخلق تحالف جديد قائم على تقاسم الثمار بعدالة وإنصاف على وفق المسؤوليات المناطة في عملية إعداد السياسات القادرة على تقوية تقاسم المجتمع وتنفيذها^(٤).

إنّ الحكم الرشيد يولد منظومة تؤدّي إلى احترام الوقت والتعامل بحرص

(١) ينظر: الحكم الصالح الرشيد من منظور إسلامي: ٥١ .

(٢) الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية، ٢٠٠٢، منجزات التنمية الإنسانية في العالم، نيويورك: ١٠١ .

(٣) ينظر: الحكم الرشيد ودوره في تفعيل المشاركة المجتمعية في إدارة الميزانية العامة للدولة: ١٩٩ .

(٤) ينظر: دور تطبيق الحكم الرشيد في السلطة القضائية الفلسطينية لتحقيق التنمية المستدامة: ٢٥ .



ومسؤولية مع جميع السلوكيات الاقتصادية وعدم الإسراف والتبذير وحسن استغلال الأموال من قبل أولئك القائمين على الإدارة الاقتصادية في مختلف مؤسسات الدولة، فضلاً عن أنّ الإدارة الناجحة تقود إلى نجاح تنفيذ مشروعات خطة التنمية الاقتصادية، فالحكم الرشيد والتنمية الإنسانية المستدامة قد أصبحا وجهان لعملة واحدة، يركزان على الإنسان باعتباره أداة التنمية وغايتها، فعرف الحكم الرشيد على أنّه الآليات والأساليب المنضبطة من قبل البشر في التعامل السليم مع جميع المتغيرات الاقتصادية المالية والبشرية والطبيعية واحترام الوقت وإدارة الموارد بصورة عقلانية من دون تبذير أو إسراف للأموال أو إحداث إضرار أو استنزاف للعناصر الرئيسة لبيئة الإنسان^(١)، فيما يعطي مركز دراسات الشرق الأوسط دوراً محورياً للحكومة في قيادة تلك المنظومة القيمية، فيعرف الحكم الرشيد بأنه نظام الحكم القائم على خدمة مصالح الأمة، والذي يعدّ السلطة والقيادة ووظيفة في خدمة الشعب وتحقيق رفاه المجتمع، ويتخذ منها منصّة لإثبات الكفاءة والقدرة على تحقيق متطلبات الشعوب وحاجاتها وسياستها بالعدل والمساواة، وأن يتّصف أدائها بالكفاءة وبالقدرة على دمج أفراد المجتمع في السلطة والحكم والمشاركة، وأن تتمتع الحكومة بشرعية شعبية قانونية أساسها الانتخاب الشعبيّ النزيه والعام^(٢)، ووفقاً لتعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فإنّ الحكم الرشيد يمثل إجراءات السلطة السياسية لإدارة الموارد الاقتصادية والرقابة على أداء أفراد المجتمع في تنفيذ الواجبات المناطة بهم، على وفق علاقة تنسيقية معدة ببرنامج تنظيمي لتسيير عجلة الاقتصاد ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

(١) ينظر: إدارة الموارد والحكم الرشيد: ١٦ .

(٢) ينظر: مركز دراسات الشرق الأوسط، صحيفة العرب اليوم، بتاريخ (٢١/٥/٢٠١٢)، الموقع الإلكتروني: <http://www.mesc.com.jo/OurVision>. ١/٢٠١٢.html.



ويتضمّن هذا التعريف دور السلطات العامّة في إعداد البيئة المناسبة التي تمكن الفاعلين الاقتصاديّين (المواطنين) من العمل بكفاءة، وفي تحديد توزيع المزايا، وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم^(١)، وبذلك فإنّ الحكم الرشيد هو الطريق نحو إقامة دولة العدل والمساواة وبلوغ متطلّبات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لتحقيق العيش الكريم للإنسان والوصول بالمجتمع إلى مراتب الرقيّ في الخير والمحبة والمعاملة الحسنة، وهو ما نادى به الدين الإسلاميّ الحنيف لتحقيق متطلّبات العيش الرغيد والعيش بكرامة والعمل الصالح.

لقد أولى الإمام عليّ عليه السلام تأسيس فلسفة الحكم الرشيد أهميّة بالغة في مشروع الحكم، واتّضحت معالم هذا المشروع بشكل واضح وجليّ في عهده إلى مالك الأشتر، عندما ولّاه حكم مصر، وأوّل ملامح هذا المشروع وتجليّاته الإيديولوجيّة تتّضح في برنامجه المتضمّن إعادة إصلاح منظومة المجتمع المصريّ (استصلاح أهلها)، (جباية خراجها)، (عمارة أرضها)، (جهاد عدوها)، فكأنّ الإمام عليّ عليه السلام في هذه الرباعيّة الإصلاحية يعطي البناء المعرفيّ الفرديّ والمجتمعيّ والسياسيّ أهمّيّته البالغة في عمليّة التأسيس لفلسفة الحكم الرشيد، بل تمثّل البنية المعرفيّة للمجتمع أولويّة بالنسبة له، ويشترط في عمليّة البناء الفكريّ هذه ضرورة الاهتمام بالجوانب الأخرى الكفيلة بتعميق فلسفة الحكم الرشيد وأهمّها الجانب الاقتصاديّ، والجوانب الاجتماعيّة والخدمية، فضلاً على الجوانب العسكريّة، وقد حرص الإمام عليه السلام على أن يعالج المنظومة الأخلاقية والمعرفيّة والفكريّة الاجتماعيّة العامّة، ويُقرن صلاحها بصلاح ذات الوالي وسلامة منظومته المعرفيّة والأخلاقية بل تُعدّ الأولى مقومة للثانية، وأنّ الفلسفة السياسية للحاكم المتمثلة بهذه الثلاثية (الفرد -

(١) ينظر: الحكم الرشيد، سامح فوزي: ٣٤ .



المجتمع - الحاكم) من الضرورات الأساسية التي لا بدّ منها لتأسيس أو تشكيل مبدأ الانسجام والتكامل المعرفي العام. ويمثّل مبدأ التكامل المعرفي والأيدولوجي المحور الأساس لمشروع الحكم الرشيد لدى الإمام علیه السلام؛ لأنّه يفرض صيغة التفاهمات بين الحاكم والمحكوم إذ يحلّ التفاهم والتكامل المعرفي والفكري محلّ التناحر والتشظّي، وأنّه حتماً سوف يتمكن من تغيير الواقع الذي يعيشه أيّ مجتمع من المجتمعات، بل سوف يكون المجتمع مهياً لتطبيق الفلسفة الرشيدة. ويؤكد الإمام علیه السلام في عهده إلى مالك الأشتر على ضرورة مراعاة التقسيمات الاجتماعية التي يتكوّن منها أو يتشكّل منها المجتمع، بحيث يتضمّن هذا التقسيم مراعاة دقيقة للحقوق والواجبات لكلّ فئة اجتماعية، فالجند والولاة وأهل الدواوين والمواطنين (العامة) وأهل الرأي والمشورة والفقراء والمساكين، والخاصّة من الوزراء وغيرهم من التقسيمات الاجتماعية، لها برنامجها التكميلي لمشروع الحكم الرشيد، فكلّ فئة من هذه الفئات منظومة أخلاقية وفكرية ومعرفية يشترط وجودها، وهذه المنظومة هي التي تؤهله لكي يتولّى مهام مجتمعية يصل من طريقها إلى تحقيق الرشد الاجتماعي والفكري والسياسي العام^(١).

المبحث الثاني: المنظور التشريعي للحكم الرشيد في ولاية الإمام علي علیه السلام

من المعروف أنّ الحكم الرشيد والسليم هو الحكم الصالح الذي يستند إلى القيم والأخلاق التي تعبّر عن رؤية الحاكم في الإدارة الرشيد التي فيها صالح الأمة، فالقيادة الإدارية يجب أن تلتزم بالضوابط التي تحكم المجتمع وتطوّره نحو الأفضل، وأهمّها الدين والقيم الأخلاقية الفاضلة وبثّ مبادئ الخير بين الناس والعادات والتقاليد الأصيلة التي من شأنها حفظ المجتمع من التفكك والانحلال وتطويره

(١) ينظر: الحكم الرشيد في فلسفة الإمام علي عليه السلام: ١١.



نحو الأفضل، وتحسين الموارد وتقديم أجود الخدمات للمواطنين ورفع مستوى معيشتهم وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك عبر تحقيق رضاهم ومشاركتهم ودعمهم لقيادة الحاكم. وبهذا الصدد يُعرّف الحكم الرشيد بأنه عبارة عن موقف قيميّ وأخلاقيّ إزاء ممارسة السلطة لإدارة شؤون الدولة والمجتمع باتجاه تطوير قدرات الأفراد وتنميتها من خلال كوادِر قياديّة وحكوميّة ملتزمة بمنهجية تطوير الموارد المجتمعيّة طبقاً لمعايير الحكم الصالح، تقوم على أساس المحاسبة والمساءلة والاستقرار السياسيّ وعلى فاعلية الحاكم والمحكوم وفق منهج يحقق الغايات الصحيحة ويواجه الفساد^(١).

وهناك معايير عدّة تُعتمد لتحقيق منطلقات الحكم الرشيد يمكن تمثيلها بما يأتي:^(٢)

١- حكم القانون Rule of Law: وهو أن تتسم الأطر القانونيّة بالعدالة والحياد وأن تُطبّق دون تحيُّز، وينطبق ذلك بصفة خاصّة على القوانين الحامية لحقوق الإنسان، وتجنّب التعسّف في تطبيق القانون، فضلاً على الشفافيّة الإجرائيّة والقانونيّة. وحكم القانون هو الأساس الذي تُبنى عليه كلّ المبادئ والمفاهيم الأخرى بما فيها التمثيل السياسيّ والإدارة العامّة الفعّالة والمتجاوبة، وأنّ وجود القانون العادل وتطبيقه على الجميع من دون تمييز من شأنه أن يؤمّن مقوّمات الحكم الرشيد ويحقّق العدالة الاجتماعيّة، ومن ثمّ يُشكّل أهمّ ركائز الحكم الديمقراطيّ.

٢- الشفافية Transparency: تستند الشفافيّة على التدفّق الحرّ للمعلومات، وعلى أن تفتح المؤسّسات والعمليات المجتمعيّة مباشرة للمهتمين

(١) ينظر: الحكم الصالح خيار استراتيجي للإدارة نحو بناء مجتمع: ٢٥ .

(٢) ينظر: آليات الحكم الرشيد في إدارة التنوع الثقافي دراسة تحليلية مقارنة: ٣٥، والحكم الرشيد المضمون والتطبيق: ١٠ .



بها، وأن تتوفر المعلومات الكافية لتفهمها ومراقبتها، بمعنى أنّ صناعة القرارات وتنفيذها تجرى على وفق قواعد من الممكن أن يتم الاطلاع عليها من قبل المواطنين فضلاً على إمكانية مشاركتهم في صنعها، وهذا من شأنه أن يعزز من ثقة المواطنين بمخرجات النظام السياسي .

٣- المسؤولية Liability: أي أن تتضافر كل جهود مؤسسات الدولة لخدمة مواطنيها وتوفير الحياة الرغيدة لهم بقدر المستطاع، عبر إدارة كفوءة قادرة على التفاعل مع المتغيرات بإيجابية.

٤- التوافقية Agreement: لا بدّ أن يعمل الحكم الصالح على التوفيق بين المصالح المختلفة للمجتمع من أجل التوصل إلى توافق ومقبولية واسعة على ما يشكل أفضل مصلحة للجماعة.

٥- المساواة Equity: وتعني أن تتوفر للنساء والرجال الفرص كافة لتحسين رفاهيتهم وحمايتهم، إذ يجب أن يتساوى المواطنون بغض النظر عن انتماءاتهم وجنسهم أمام القانون، فضلاً على احترام حقوقهم الأساسية وإمكانية إتاحة فرص متساوية لممارسة هذه الحقوق والمشاركة في إدارة الحكم.

٦- الفعالية والكفاءة Affectivity & Efficiency: يجب أن تنتج المؤسسات والعمليات نتائج تشبع الاحتياجات مع تحقيق أفضل استخدام للموارد البشرية والمالية والطبيعية، وهذا هو الرشادة في الاستخدام الجيد الذي يدلّ على الحكم الرشيد .

٧- المساءلة: يتعيّن أن يكون متّخذو القرار في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني خاضعين للمساءلة، فهي تعني امتثال المؤسسات العامة لآليات المساءلة والتعامل معها بكلّ جدية، وهذا الأمر يعزز من إمكانية محاسبة المقصّرين



مما يفضي إلى إدارة جيدة بعيدة عن الفساد والتقصير في أداء الواجبات؛ لأنها ستكون محاسبة وخاضعة للمساءلة.

٨- الرؤية الإستراتيجية Strategically Vision: يجب أن يمتلك القادة والجمهور منظورا واسعا للحكم الرشيد والتنمية الإنسانية ومتطلباتها، مع تفهم السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي المركب لهذا المنظور، إذ تعتمد الرؤية الإستراتيجية على مبدأ التقسيم الزمني للأهداف وتوزيعها عبر مراحل زمنية تتسم بالمرونة التي تعطي للرؤى الإستراتيجية قدرا كافيا من التكيف مع التغيرات غير المنتظرة أو الطارئة.

يمتاز الفكر الإداري عند الإمام علي (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بمتانته وتماسكه واستناده إلى قواعد ومعايير منطقيّة رصينة، فجاء هذا الفكر متميزا بخصائص قد لا يظفر بها أي مفكر إداري غربي، فهو فكر إنساني محصن بالدين والخلق الرفيع؛ لأنه ينظر إلى الإدارة بنظرة إنسانية، فالذي يتحرك في أفق الإدارة هي الرحمة الإنسانية وليس الآلة، ثم إن نظرة الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) إلى المؤسسة الإدارية كانت على أساس أنها مجتمع مصغر تتضامن فيه جميع المقومات الاجتماعية، وتوصف نظرتة إلى إدارة الحكم بأنها عملية أخلاقية منتظمة وليس خليطاً من الفوضى، ولهذا العملية هدف سام يتمثل بالتنظيم، فالتنظيم لم يوجد عبثاً، بل من أجل تحقيق أهداف كبيرة في الحياة، وبهذا فإن الإدارة أو الحكم الرشيد عند الإمام علي (عَلَيْهِ السَّلَامُ) كيان اجتماعي مؤطر أخلاقياً ودينياً ويحيا ويعيش في وسط المجتمع ويسعى من أجل تحقيق أهداف العدالة والخير للجميع، وقد لخصها الإمام بأربع صفات هي الصفة الإنسانية والصفة التنظيمية والصفة الجماعية والصفة الهدفية على وفق مبدأ الاعتقاد والعبودية لله سبحانه وتعالى^(١).

(١) ينظر: خصائص الإدارة عند الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام: ٣٦ .



لقد حملت ولاية الإمام علي بن أبي طالب علیه السلام كثيراً من أسس الحكم الصالح الرشيد ومعايره، وأولها العدالة والإنصاف بين الرعية، إذ يقول علیه السلام: ((الرعية لا يصلحها إلا العدل))^(١)، بوصفه حكماً قائماً على تعاليم كتاب الله وسنة نبيه صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم، إذ استمرت الولاية التي بدأت في شهر ذي الحجة سنة ٣٥ للهجرة نحو أربع سنين وتسعة أشهر وسبعة أيام، واتّصفت بالكثير من المميزات التي يشار لها بالبنان، إذ اعتمد الإمام علیه السلام القرآن أساساً للتشريع، ومرجعيةً علياً في التدبّر والتفكّر بأمور الرعية لجميع المعاملات وتنظيم شؤون الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فكان منهجه علیه السلام منهجاً علمياً دينياً متقناً الأصول والمعاملات في إدارة الدولة والالتزام بكتاب الله، فالقرآن يشتمل على جميع الأحكام والضوابط الشرعية التي يحتاج إليها المسلمون لبناء دولتهم، والسنة شاملة وموضحة لما ورد في القرآن من أحكام، فكان علیه السلام وصي نبي الله صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم ومقتدياً بأحاديثه الشريفة واتباع منهجه في ذلك، والمضي على آثاره^(٢)، فعن ابن عباس، قال: إن رسول الله صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم قال: ((أنا مدينة العلم وعليّ بابها))^(٣).

وبهذه المكانة العلمية الإلهية المرموقة للإمام علي علیه السلام فلا يجوز الدخول لأحكام العلم بالدين من غير الباب المخصّص له، فيأخذك إلى غير باب النبي صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم، وغير هذا الباب مؤكّد باطل محض، لذا فعلي علیه السلام باب علم رسول الله صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم، وهو الوسيلة إلى رضا الله عزّ وجلّ، وهو أمير المؤمنين علیه السلام، ومن وصل إلى النبي صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم فقد دخل في الرحمة الإلهية، لأنه صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم رحمة الله للعالمين، ودخل في الأمن الإلهي لأنه أمان للبشرية، واستضاء بنوره لأنه سراج منير^(٤). ويذكر المؤرّخون والمحدثون

(١) ينظر: غرر الحكم ودرر الكلم، الحديث: ٨٥٩.

(٢) ينظر: القرآن الكريم في فكر الإمام علي عيه السلام: شواهد من نهج البلاغة: ٩-١٣.

(٣) المستدرک علی الصحیحین: ١٢٦.

(٤) ينظر مركز الأبحاث العقائدية، ٢٠١٣، عصمة الحوراء زينب، المحاضرة الأولى، الحوزة العلمية، النجف الأشرف: ٦.



والمفسرون أنّ آية المباهلة نزلت لدعوة نصارى نجران للمباهلة، وأنّ النبي (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قد اختار للمباهلة علياً وفاطمة وولديهما الحسن والحسين (عَلَيْهِمَا السَّلَامُ)، فخرج بهم وقال: ((إنّ أنا دعوت فأمّنوا أنتم، وبذلك فعلي (عَلَيْهِ السَّلَامُ) هو المقصود بأنفسنا في الآية الكريمة، وأنّ فاطمة (عَلَيْهَا السَّلَامُ) هي مصداق نساءنا، والحسن (عَلَيْهِ السَّلَامُ) أبناءنا))^(١)، وقد تحدّث رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) في موارد كثيرة عن أفضلية الإمام علي (عَلَيْهِ السَّلَامُ) ومكانته الخاصة لديه، والتي لا يدانيه فيها أحد من الصحابة، فعن أبي جعفر الصادق عن أبيه عن جدّه (عَلَيْهِمَا السَّلَامُ)، قال رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): ((ما قبض الله نبياً حتى أمره أن يوصي إلى أفضل عشيرته، وأمرني الله أن أوصي، فقلت: إلى من يا رب؟ فقال الله تعالى لي: أوص يا محمد إلى ابن عمك علي بن أبي طالب، فإنّي قد أثبتته في الكتب السالفة، وكتبت أنّه وصيّك، وعلى ذلك أخذت ميثاق الخلائق وموآثيق أنبيائي ورسلي، أخذت موآثيقهم لي بالربوبية، ولك يا محمد بالنبوة، وعلي بن أبي طالب بالولاية))^(٢). وفي موقع آخر قال (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مخاطباً الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ): ((أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلا أنّه لا نبيّ بعدي))^(٣).

وعلى الرغم من المرتبة العلميّة العليا للإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بوصفه باب مدينة علم رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ومعرفته بكتاب الله تعالى وسنة نبيه (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، فإنّه (عَلَيْهِ السَّلَامُ) كان يأخذ بمبدأ المشاورة (الشورى) مع مستشاريه اقتداءً بالنبيّ الكريم محمد (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الذي لبّى نداء الله عند نزول سورة الشورى، فارتبطت ولايته (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بالشورى، والتزم بمنهج الشورى في اتّخاذ الرأي والتصرّف بأمر الرعية، عملاً بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨]، إذ كان على دراية تامّة بأنّ التشاور مع المسلمين، واتّخاذ مستشارين له من أهل الورع، والعلم، والسياسة هو

(١) التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج ٣: / ٢٤٨ .

(٢) ينظر: كشف الغمة في معرفة الأئمة عليهم السلام: ١١ / ٢ .

(٣) بحار الأنوار الجامعة لدرر الأئمة الأخيار: ٣٧ / ٢٧٣ .



السبيل لرضا الله تعالى والرعية وتجنب مسألة التفرد بالسلطة برغم أهليته (عليه السلام)، فكان يهتم ويتطلع لكل صغيرة وكبيرة تتعلق بمحاسن الدولة وعيوبها، وكان (عليه السلام) يَحْتِ وُلَاتِهِ عَلَى اتِّبَاعِ نَهْجِ التَّشَاوُرِ فِي الرَّأْيِ. والشورى هي من أبرز علامات المؤمن الذي يتطلع إلى هداية الناس والتعامل بالحكمة والموعظة الحسنة، فالإنسان الذي يعتمد المشورة في حياته هو المتنور بالعقل الراجح، ويتميز بين الناس بالنجاح والاجتهاد، فهو يتخذ من الشورى سبيلاً إلى الحكم الصالح، وهو من ثمَّ محصن ضدّ الضلال والانحراف.

وتعدّ طريقة اختيار المستشارين من قبل الحاكم عملية معقدة للغاية؛ لأنّه يعتبرهم قرائن له، ولا بدّ أن تنعكس رؤية الحاكم على أخلاقيّاتهم وسلوكهم، ومن ثمَّ يتحوّل السلوك إلى ممارسة سياسيّة تعبر بصورة عامّة عمّا يصدر من الحاكم، فاشترط الإمام عليّ (عليه السلام) في المستشار عدداً من الشروط أهمّها أن يلتزم بكتاب الله وسنة نبيه، وأن لا يكون جباناً ولا بخيلاً، بل اشترط أن يكون المستشار والرفيق تقيّاً شجاعاً كريماً رحوماً بالناس، وحتىّ مرافقة الأمير للناس اشترط عليه أن يرافق ذوي الأحساب والأنساب وأهل البيوتات الحسنة الذين يتّخذهم الناس قدوة وفريضة لهم إذا أصابتهم مظلمة أو ألمّت بهم المصائب؛ لأنّهم أهل الصعاب الذين تنصقل بصفاتهم وأخلاقهم نفسيّة الرعيّة، ويشترط (عليه السلام) أيضاً أن يؤسّس الحاكم لعملية البناء المعرفي للمجتمع العام، ويؤسّس إلى ضرورة مساندة الأفكار التي من شأنها أن تزيد تماسك المجتمع، وتحدّ من عملية تشظيه وتناحره، فمن أهمّ الإرشادات التي وجهها الإمام عليّ (عليه السلام) إلى مالك الأشر عندما ولّاه مصر قضية معاشة حياة العامّة والنظر بأموورهم صغيرها وكبيرها، وينهاه عن العزلة عن أمور الناس ومعاشهم وحياتهم؛ لأنّ ذلك يعدّه شكلاً من أشكال الفساد الذي يؤول بأمر



صاحبه إلى الزوال، والتعجيل بأمر الحاكم ودولته إلى السقوط، وتتسبب هذه السياسة على وفق نظرية الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) إلى تراكم مشاكل الناس وهمومهم مما يؤدي إلى حقد العامة ورضا الخاصة، ويعدّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) حقد العامة ورضا الخاصة شكلاً آخر من أشكال الحكومات الفاسدة؛ لأنّ الخاصة لا ترضى إلا بالاستئثار بمصالح العامة فيحدث الانعزال بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة فتحلّ الفوضى والتناحر بديلاً من الاستقرار والتكامل^(١).

إِنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَفَرْضَ الْحَقِّ عَلَى الْبَشَرِيَّةِ دَسْتُورًا أَلَهِيًّا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَإِنَّ إِقَامَةَ الْحَقِّ الْإِلَهِيِّ تَعْنِي تَحْقِيقَ الْعَدَالَةِ وَالْإِنْصَافِ بَيْنَ النَّاسِ، فَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [ص: ٢٦]، وهكذا فأساس حكم الإمام عليّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) هو العدل والإنصاف اللذان يعدّان ركنًا مهمًّا في حيثيات ولاية الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) على وفق تأكيد كلام الله تعالى، كون إقامة دولة الحقّ من أهمّ قواعد التشريع في النظام الإسلاميّ، ومن طريقه تمكّن نبينا الكريم (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) من نشر دعوته الإيمانية عندما نزل عليه جبريل (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، ومن طريق العدل والإنصاف تمكّن الإمام عليّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) من إحقاق الحقّ ونشر المودة والرحمة والإحسان بين الرعيّة، لذا كان الإمام شديد الحرص على اتّباع العدل والإنصاف في الحُكْم وتطبيقهما. فالحاكم العادل هو الذي يستطيع مواجهة مختلف المشكلات التي تعترض سبيل النهوض بالدولة ومؤسساتها، وهو ما قام به الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، فقد أسّس دولة الحقّ والإيمان، واستحقّ لقب أمير المؤمنين، فهو أوّل من لُقّب بهذا اللقب من قبل رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، عندما خاطبه بهذا اللقب في مناسبات عدّة، ومن الأحاديث التي بلغت حدّ التواتر قوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): ((يا عليّ، أنت أمير

(١) ينظر: الحكم الرشيد في فلسفة الإمام علي عليه السلام: ٢٣.



المؤمنين وإمام المسلمين وقائد الغر المحجلين ويعسوب المتقين^(١). والإمام عليّ علیه السلام منذ أن كان رفيقاً لرسول الله صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم كان مؤهلاً لإقامة العدل بين الناس وكان ثقة رسول الله صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم، فكانت صفاته الحميدة وعلمه بالفقه من الأسباب التي ساعدته في تحقيق القضاء بالعدل والإنصاف الشامل طوال مدة ولايته.

إن مدة حكم الإمام عليّ بن أبي طالب كانت مثلاً يُحتذى به في إقامة دولة الحق والعدل، فقد كان علیه السلام متبعا لسياسة رسول الله صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم ومنهجه في تطبيق العدل الشامل بين الرعية، فالعدل دعوة عملية للإسلام تُؤلف بها القلوب، وهي من أهم الركائز التي تُبنى عليها الأمم وتستقر اقتصادياً وسياسياً، ومن الأمثلة على ذلك طلب جماعة من أصحابه أن يتقرب إلى الأشراف أكثر من الفقراء والمساكين عبر إغداق المال عليهم، حتى تستقر الأمور بيده، فإن تحقق ما يريد، عاد إلى العدل في القسمة بين الرعية، إلا أنه رفض ذلك، وقال: ((أَتَأْمُرُونِي أَنْ أَطْلُبَ النَّصْرَ بِالْجَوْرِ فِيمَنْ وَلِيْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ لَوْ كَانَ هَذَا الْمَالُ لِي لَسَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ فِيهِ كَيْفَ وَإِنَّمَا هِيَ أَمْوَالُهُمْ))^(٢)، وفي حادثة أخرى سأله أخوه عقيل بن أبي طالب أن يعطيه شيئاً من بيت مال المسلمين، فطلب إليه الإمام علیه السلام أن يلتقيا في المسجد يوم الجمعة، وعندما اجتمع الناس، وامتلاء المسجد بهم، قال علیه السلام: ((مَا تَقُولُ فِيمَنْ خَانَ هَوْلَاءَ، فَقَالَ أَقُولُ إِنَّهُ رَجُلٌ سُوءٍ، فَقَالَ إِنَّكَ سَأَلْتَنِي أَنْ أَخُوْتَهُمْ))^(٣). واعتمد الإمام مبدأ المساواة في دولته، فهو أحد المبادئ العامة التي حث الإسلام عليها وأسس الإمام ولايته عليها، إذ قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]،

(١) ينظر: الأمالي للشيخ الصدوق: ٤٥٠.

(٢) الكافي: ٣١/٤.

(٣) مطمح الأمال في إيقاض جهلة العمال من سيرة الضلال: ٨٠.



فكان عَلَيْهِ السَّلَامُ يُقْتَسَمُ المال الوارد إلى خزينة الدولة مباشرة بالتساوي بين الناس، فلا يأخذ منه شيئاً لنفسه إلا مثلما أخذه غيره من الناس، وورد عنه أنه أعطى امرأتين الطعام والدرهم بالتساوي بينهما دون النظر إلى أصليهما، فاحتجت إحداهما على ذلك؛ كونها من العرب، والثانية من العجم، فقال: ((إني والله لا أجد لبني إسماعيل في هذا الفيء فضلاً على بني إسحاق))^(١).

وقد اعتنى الإمام عَلَيْهِ السَّلَامُ بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية للدولة الإسلامية، إذ كان بيت مال المسلمين في عهده يزخر بالخير والعطاء وتقسيم المال على جميع المسلمين بالعدل، غلم يكن فقيراً في عهد لا يجد مؤنة يومه، حيث انتهج أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ، سياسة اقتصادية تنتهي بالأمة إلى العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة، وتبعدها عن الفقر والمسكنة، من دون ظلم لأحد، ولا مصادرة مال أحد، إذ حققت المالية العامة للدولة الإسلامية في عهد الإمام علي عَلَيْهِ السَّلَامُ الفائض المالي، فازدادت إيرادات الدولة مقارنة بنفقاتها، وتم توزيع الزيادة بالعدل بما يضمن تحقيق التكافل الاجتماعي، وقد تمكن عَلَيْهِ السَّلَامُ من تحقيق ذلك لما يتمتع به من حنكة سياسية وفطنة مالية واقتصادية فذة. وقد بنى هذه السياسة على قواعد متينة منها: التساوي في العطاء، بعد أن طبق بعض ممن سبقه سياسة التمييز في العطاء، والتي أدت إلى ظهور نمط فاحش من الطبقة، فقام الإمام عَلَيْهِ السَّلَامُ، بإزالة هذه المشكلة، فوضع حلاً أساسياً للوضع الاقتصادي المتدهور، فاتبع سياسة سليمة في الحريات الاقتصادية والعطاء، وهي السياسة نفسها التي اتبعها من قبل رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ^(٢)، وقد بين أمير المؤمنين عليه السلام، فحوى ذلك في خطبة له عَلَيْهِ السَّلَامُ: «ألا لا يقولن رجالاً منكم غداً غمرتهم الدنيا فاتخذوا العقار وفجروا الأنهار وركبوا الخيول الفارهة واتخذوا

(١) ينظر: بحار الأنوار الجامعة لدرر الأئمة الأخيار: ٤١ / ١٣٧.

(٢) ينظر: الإمام علي والقضاء على الفقر: ٤٣.



الوظائف الروقة.. إذا ما منعتهم ما كانوا يخوضون فيه وأصرتهم إلى حقوقهم التي يعلمون، فينقمون ذلك ويستنكرون ويقولون: حرمننا ابن أبي طالب حقوقنا، ألا أيما رجل من المهاجرين والأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، يرى أن الفضل له على من سواه لصحبته، فإن له الفضل النير غدًا عند الله وثوابه وأجره على الله... فانتم عباد الله والمال مال الله، يقسم بينكم بالسوية لا فضل فيه لأحد على أحد...»^(١).

وتميز الإمام علي عليه السلام بعامة الناس، وخصّص يومًا للنظر في المظالم العباد، وكان حريصًا على تقديم النصح الفقهي والإرشاد لرعيته، من خلال الاحتكاك اليومي بهم، وبخاصة يوم الجمعة، فخطب الجمعة تُعدّ منبرًا مهمًا في توجيه الأمة إلى سبيل الرشاد، وقد عُرِفَتْ حُطْبُهُ بتأثيرها البالغ في نفوس الرعية، وذلك لانتصافها بالاعتباس من القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، والتأثر بأسلوب رسول الله صلى الله عليه وآله في تناول المشكلات ومعالجتها بقوة الحجّة والألفاظ اللينة، والعبارات السهلة، ووضوحها. واستخدام أسلوب الطباق اللفظي الذي يزيد المعنى وضوحًا وتأثيرًا. والصدق في النصح النابع من محبة الرعية والعطف على الفقراء والمساكين، فكان كلامه يدقّ أبواب القلوب^(٢). إذ يعتبر الإمام علي عليه السلام عدم الاحتجاب عن الرعية من مؤهلات الحكم الرشيد والزعامة السياسية والدينية الرصينة في تأدية وظائفها، فالجانب الإنساني والاجتماعي عند أمير المؤمنين له شأن كبير في النظر في المظالم، وأن عدم الاحتجاب عن الرعية يعبر عن مبادئ ديننا الإسلامي الحنيف، فهذا السلوك يشير بجلاء إلى تحمل مؤونة الناس والاستجابة لطلباتهم واحتياجاتهم الأساسية، والواجب على الحاكم العادل الرشيد الاضطلاع بتوفير مؤونة الناس الذين يتولى إدارة شؤون حياتهم، وهذا

(١) ينظر: بحار الأنوار الجامعة لدرر الأئمة الأخيار: ٣٢ / ١٧.

(٢) ينظر: مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب: ١٧٥-١٨٣.



المطلب يعد من مستلزمات ومؤهلات القيادة النيرة ومن شروطها ووظائفها، ويدل في سياق هذا المطلب سياسة الرفق بالناس ومداراتهم سبيل معيشتهم، وعدم التثاقل من تحمل هذه المسؤولية من قبل الحاكم، إذ يقول الإمام علي (عَلَيْهِ السَّلَامُ) في ذلك: ((الرفق بالعباد لِقَاحِ الصَّلاحِ وَعَنَوَانِ النِّجَاحِ))^(١).

وفي الحقيقة فإن التقوى عند الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) كانت محور حياته، ومنها تشعبت صفاته العظيمة وأخلاقه الكريمة مع الرعية، فكانت حياته (عَلَيْهِ السَّلَامُ) مثل شجرة باسقة، جذورها التقوى وجذعها الإخلاص وأغصانها الأعمال الصالحة والأخلاق الفاضلة، إذ يقول عليه السلام التقى رئيس الأخلاق، فكانت تقواه عليه السلام مع الناس منبع أخلاقه وإدارة حكمه، وما من موقف في عمره الكريم كله إلا وكان ينافس فيه أنبياء الله العظام، في الوقت الذي كان فيه الآخرون يتنافسون فيما بينهم على مغنم الدنيا وزينتها وزبرجها^(٢).

المبحث الثالث: إدارة الحكم الرشيد والتنمية البشرية في ولاية الإمام علي (عَلَيْهِ السَّلَامُ)

لقد حرص الإمام علي (عَلَيْهِ السَّلَامُ) طيلة مدة ولايته وحتى استشهاده في الحادي والعشرين من شهر رمضان سنة أربعين للهجرة، على ربط مفهوم الحكم بالدين لتحقيق العدالة والرشادة والإنصاف بين جموع البشر لبناء دولة إسلامية أساسها العيش الكريم للإنسان، وإنهاء ما مكان موجوداً فيمن سبقوه من خلفاء كرسوا مفاهيم الطبقيّة والفئويّة، وعمّقوا من فوارق المعيشة بين الناس، وهمشوا الفقراء والمساكين الذين لا يصلهم شيء من بيت المال، فبنى الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) أسس الدولة العادلة بالقضاء على الفقر وسدّ الهوة الطبقيّة، فلا فضل لأحدٍ إلا بتقوى الله،

(١) ينظر: غرر الحكم ودرر الكلم، ٩٨٢.

(٢) ينظر: أخلاقيات أمير المؤمنين: ١ / ٣٣.



فالتقوى مفتاح التشريع لخير وكرامة الإنسان، كما في قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣]، ويقول رسول الله ﷺ: ((إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ودينكم واحد، ونبيلكم واحد، ولا فضل لعربي على أعجمي، ولا أعجمي على عربي، ولا أحمر على أسود، ولا أسود على أحمر، إلا بالتقوى))^(١)، وعنه ﷺ لما دخل البيت عام الفتح ومعه الفضل بن عباس وأسامة بن زيد، ثم خرج فأخذ بحلقة الباب فقال: الحمد لله الذي صدق عبده، وأنجز وعده، وغلب الأحزاب وحده، إن الله أذهب نخوة العرب وتكبرها بأبائها، فكلكم من آدم وآدم من تراب، وأكرمكم عند الله أتقاكم^(٢).

وما دام أساس العدل عند الله التقوى، فإن أمير المؤمنين (عليه السلام) قد عدّ التقوى منطلق الخير والصلاح للبشرية وتطوير المجتمع الإسلامي وتنمية قدراته نحو العمل الصالح الذي يرضي الله ويحقق الغايات التي أحلها الباري لإشباع احتياجاته، وبذلك اعتمد الإمام الحكم الرشيد أداة لتحقيق التنمية البشرية في المجتمع الإسلامي، فهناك علاقة وطيدة بين الحكم الرشيد وتحقيق التنمية البشرية، وهذه العلاقة يمكن الاستدلال عليها بخمسة مؤشرات أساسية للتنمية البشرية في ظلّ مقرّرات الحكم الرشيد، وهذه المؤشرات هي إلى حدّ كبير تتطابق مع المنطلقات الرئيسة للحكم الرشيد عند ولاية الإمام علي (عليه السلام)، التي يمكن أن تكون خريطة طريق لتحقيق الحكم الصالح والرشيد، وهذه المؤشرات لخصها البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة (UNDP) بالمبادئ الخمسة وهي:^(٣)

(١) غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام: ٣/ ٣١٣.

(٢) ينظر: ميزان الحكمة: ٤/ ٣٦٢٩.

(٣) ينظر: البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة (UNDP): ١٢-١٧.



١. التمكين (Empowerment): الذي يعني توسيع قدرات البشر وخياراتهم بالشكل الذي يتيح إمكانية مشاركتهم الفعلية في القرارات التي تتعلق بحياتهم وتؤثر بها وتُلبي متطلباتهم.

٢. التعاون (Cooperation): وهو أن يتم تضمين مفهوم المساعدة والمشاركة والانتماء والاندماج والمؤاخاة كمصدر أساسي للإشباع الذاتي للفرد داخل مجتمعه، فالتعاون هو التفاعل الاقتصادي والاجتماعي الضروري بين الدولة وأفراد المجتمع للمؤاخاة بين البشر، بما يُحقق غايات التنمية.

٣. العدالة في التوزيع (Equity): وهنا لا تقتصر العدالة على مفهوم توزيع الدخل فحسب، بل تشتمل على عدالة الإمكانيات والفرص والموارد وخيرات التنمية بين مختلف فئات المجتمع كافة، بما يقلل الهوة بين الأفراد والمناطق والأقاليم ويحقق رضا الفرد على السلطة الحاكمة ويقرب الحاكم من المحكوم.

٤. الاستدامة (Sustainability) تتضمن الاستدامة الاستخدام العقلاني والرشيد للموارد من دون استنزافها بما يُلبي احتياجات الجيل الحالي، من دون التأثير سلباً في حياة الأجيال القادمة ويضمن استحقاقاتها.

٥. الأمان الشخصي (Security) ويتضمن الحق في العيش حياة كريمة مديدة منعمة بالخير بعيداً عن أية تهديدات إرهابية أو أمراض معدية أو قمع أو فقر أو تهجير أو بطش من قبل السلطة الحاكمة.

إن مبادئ الحكم الرشيد التي تحقّق منطلقات التنمية البشرية لخصها الإمام علي عليه السلام في سلسلة إجراءاته إبان ولايته حكمه للمسلمين، والتي تتضح معالمها في وصية الإمام إلى مالك الاشر والي مصر في التوعية والتنوير للرعية فيما يحفظ حقوقهم ويحثهم على أداء الواجبات المناطة بهم على أكمل وجه، فهنا الإمام علي عليه السلام يؤسس



سبیلًا للتنمية البشرية ودوره في تثقيف وتطوير الناس من النواحي المعنوية والمادية والفكرية على وفق مبدأ التمكين والتكامل في ظلّ تحقيق العدالة والإنصاف والأمان من الفقر وعاديات الدهر، بمعنى أدقّ أنّ عملية التنمية البشرية والبناء الإنساني والتغيير المجتمعيّ للدولة عبر الحکم الرشید يمثل عملية مشتركة تبدأ وكأنّها ثقافة فردية من الضروريّ أن يتحلّى بها الفرد والجميع (الحاكم والمحكوم)، (الخواص والعوام)، (الغني والفقير)، بمعنى أدقّ أن يتحقّق الرشد وكأنّه فلسفة اجتماعية توجّه سلوك المواطن أينما كان موقعه، وكيفما كانت فئته ومستواه بحيث يكون المجتمع متهيئًا لاستيعاب الرشد على المستويات كافة، وهذا تأصيل قديم لمفهوم حديث يسمّيه علماء الاجتماع السياسيّ (المواطنة الواعية) الذي يفهم من طريقه كلّ عنصر من عناصر البناء السياسيّ دوره في المشروع العام المراد تطبيقه على المجتمع لينتقل المجتمع من حالة الجهل والرذيلة إلى حالة الرشد والوعي والفضيلة^(١).

إنّ رؤية الإمام عليّ علیه السلام للحکم الرشید تتجسّد في تخلص المجتمع الإسلاميّ من الظلم والفساد بشتّى أشكالهما، لأنّهما السبب الرئيس في استحواذ فئة معينة على خيرات الله تعالى التي وهبها للناس أجمعين، فالعدالة تنافي مفهومًا الظلم والفساد، لذلك انطلقت المنظمات الدولية والإنسانية للقضاء على الفقر ومحاربة الفساد لتحقيق النمو الاقتصاديّ وبلوغ التنمية البشرية لجميع الناس عبر إقرار مبادئ حقوق الإنسان من أجل المساواة بالحقوق والواجبات، إذ ركّزت تقارير التنمية الإنسانية التي تصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ (UNDP) منذ عام ١٩٩٠ على مفهوم تحسين نوعية الحياة البشرية، وعلى محورية الإنسان في عملية التنمية ومحاربة آفة الفساد، ولذلك ربّبت الأمم المتحدة بلدان العالم على وفق

(١) ينظر: الحکم الرشید فی فلسفة الإمام عليّ علیه السلام: ٢٥.



معايير العدالة والشفافية والمستوى المعيشي كأساس للتنمية البشرية، ومن هذه المعايير ((تحسين مستوى الحياة عند الولادة، تحسين مستوى متوسط دخل الفرد الحقيقي، وتحسين مستوى الخدمات الصحيّة، وتحسين مستوى التحصيل العلمي، ومؤشرات قانونية تتعلق بمواجهة الفساد))^(١).

إنّ الإمام عليّ بن أبي طالب عَلَيْهِ السَّلَامُ يعدّ الحاكم الرشيد الصالح الأوّل بعد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو الذي واجه الظلم والظالمين وردع بؤر الكفر والضلال لإقامة دولة الحق، فاستحقّ بجدارة أن يعدّ رائد التنمية والتربية الإسلامية وواضع أسسها، فأراء الإمام علي عَلَيْهِ السَّلَامُ في مجال التنمية البشرية وتطبيقاتها على أرض الواقع تتضح في مدّة حكمه خليفة للمسلمين، وما كتبه لولائه ليكون منهاجاً لهم في سياسة إدارة الأمّة، والارتقاء بالإنسان المسلم كما أمر الله تعالى بذلك، إذ إنّ الهدف الأسمى الذي سعى إليه أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ إنّما هو تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وصيانة حقوق الرعية، وتقوية الأواصر بين سلطة الحاكم والشعب، إذ يكون الحقّ والإنصاف سيّد الموقف، وحتى لا تجترى السلطة على إتيان الباطل وتعطيل الحقوق. وأراد الإمام عَلَيْهِ السَّلَامُ بناء الفرد المسلم بناء صحيحاً على وفق أنموذج تربويّ سليم قائم على احترام العمل والوقت وأداء الواجبات بالشكل المطلوب وبدون أي تقصير^(٢)، وبناء المؤمن القوي مثلما أراد الله ورسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فأراد أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ أن يكون هذا الإنسان من القوّة بحيث لا يدع مجالاً لأيّ حاكم أن يظلمه ويستبدّ حقوقه، ولا لأيّ جبار أن يبطش به أو يتغطرس عليه، وأن يكون المسلمون ندّاً قوياً للحكام في قول الحقّ، وتعديل الاعوجاج، وتصحيح المسار، والمحافظة على الدين، وصون كرامة الإنسان. وأسّس الإمام علي عَلَيْهِ السَّلَامُ في ظلّ منطلقات التنمية البشرية أنموذج الإنسان السويّ الذي يسعى إلى

(١) البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠: ٤٨.

(٢) ينظر: التربية الإسلامية وأساليب تدريسها: ٢٨.



استصلاح الأرض وإعمارها وزراعتها؛ لأنّ في الزراعة الخير الوافر الذي يقدمه الباري عزّ وجلّ للبشريّة، ومن دون تنمية الجهد البشريّ لإعمار الأرض لا تتحقّق منفعة المسلمين، فجاء في قوله تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: ٦١]، فيقول القرطبيّ ((الاستعمار هو طلب العمارة والتعمير، والطلب المطلق من الله تعالى على الوجوب))^(١)، ويعدّ مصطلح العمارة والتعمير من أصدق المصطلحات تعبيرًا عن التنمية الاقتصادية عمومًا والتنمية الزراعية على وجه الخصوص، كون الزراعة هي التي تربط الإنسان بالأرض، إذ يحمل مضمونها التنمية الاقتصادية ويزيد عليه، فهو نهوض في مختلف مجالات الحياة الإنسانية، كون التنمية هي بالإنسان وبواسطة الإنسان ومن أجل الإنسان^(٢).

لذلك ينظر للحكم الرشيد على أنه الممارسات السياسيّة والاقتصاديّة والإداريّة لإدارة شؤون الدولة على جميع المستويات، وذلك لتحقيق أقصى قدر ممكن من التنمية البشريّة، وتشمل تلك الممارسات أجهزة الدولة المختلفة بكامل مؤسّساتها العامّة والخاصّة ومؤسّسات المجتمع المدني^(٣). ويتحقّق الربط بين مفهومَي الحكم الرشيد والتنمية البشريّة بمنظور الإمام علیه السلام عبر النقاط الآتية: (٤)

١- أنّ النمو الاقتصاديّ ما هو إلّا خطوة مرحليّة لتحقيق التنمية البشريّة وليس غاية في حدّ ذاته، وأنّ واجب الحاكم الرشيد أن يتأكّد من تحقيق المؤشّرات النوعيّة لتحسين نوعية الحياة للمواطنين، وهذه المؤشّرات تتعدّى المؤشّرات الماديّة التي تقيس الثروة المادية إلى الاستثمار الضروري في رأس المال البشريّ،

(١) الجامع لإحكام القرآن: ١١ / ٢.

(٢) ينظر: التنمية البشريّة في فكر الإمام علي بن أبی طالب: ٢٦٦.

(٣) ينظر: مرتکزات الحکم الديمقراطي وقواعد الحکم الرشيد: ١٥٧.

(٤) ينظر: الحکم الرشيد: الأبعاد والمعايير والمتطلبات: ٩-١١.



فالتعليم والصحة مثلاً يندرجان ككلفة تتحملها الدولة ولكنهما في النهاية استثمار

بعيد المدى وضروري لتحسين نوعية الحياة لدى القسم الأعظم من المواطنين.

٢- أن التنمية البشرية هي تنمية منصفة وديمقراطية تهدف إلى بناء نظام

اجتماعي عادل يرفع من القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة

للمواطنين، وعبر تمكين الفئات المهمشة من المجتمع وتوسيع خياراتهم وزيادة

الفرص المتاحة والفرص التي تضمن بلوغ درجة الحرية بمعناها الواسع، واكتساب

المعرفة وتمكين الإطار المؤسسي من أداء واجباته بيسر.

٣- أن مفهوم التنمية البشرية يعدّ استدامة التنمية بالمعنى الذي يضمن

عدالتها بأبعادها الوطنية بين مختلف الطبقات الاجتماعية والمناطقية وحتى الدولية؛

من أجل الموائمة بين مصالح الأجيال الحالية واللاحقة، بما يجعل مشاركة

المواطنين الفاعلة في التنمية، ولن تكون هذه المشاركة فاعلة إلا إذا استندت إلى

تمكين أفراد المجتمع وبخاصة الفقراء والمهمشين وجعلهم قادرين على تحمّل

مسؤولياتهم والقيام بواجباتهم والدفاع عن حقوقهم.

٤- أن تمكين المواطنين وتوسّع خياراتهم يتطلب تقوية المشاركة بأشكالها

ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم، وعبر تفعيل دور الأحزاب

السياسية وضمنان تعددها وتنافسها، وعبر حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات

المجتمع المدني، مع ضرورة توعية أفراد المجتمع بحجم المسؤولية الملقاة على

عاتق كلّ فرد في أداء دوره الانتخابي بكامل أرائته لاختيار الفرد المناسب.

٥- تقوم عملية التنمية البشرية على وفق مفهوم الحوكمة للأمم المتحدة على

محورين أساسيين كانا من ضمن المتطلبات التي جاء بها الإمام عليّ لتمكين الناس

من نيل حقوقهم وهما: بناء القدرات البشرية المتمكّنة من التوصل إلى مستوى رفاه

إنساني راق، وعلى رأسها العيش حياة حرة كريمة مفعمة بالخير والعطاء والصحة، واكتساب المعرفة، والتوظيف الكفء للقدرات البشرية في جميع مجالات النشاط الإنساني من دون تمييز.

إن التطورات الاقتصادية المتلاحقة وما يشهده العالم من أزمات وتغيرات متواصلة دعت صانعي القرار في المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان إلى إعادة النظر في المناهج الإسلامية التي قدّمت للعالم الخير والعدل والسلام، فكان منهج ولاية حكم أمير المؤمنين عليه السلام يتصدّر هذه المناهج بعد منهج رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وآله، من أجل التكاتف والتشاور بشأن إقامة الحكم الصالح وتحقيق أهداف التنمية الإنسانية العالمية، لأن الأخيرة عملية مجتمعية تحتاج إلى حكم رشيد يستنفر جميع الجهود لمواصلة تنفيذ البرنامج الإنمائي، وأن الوصول إلى تحقيق أهداف هذا الحكم يكون عن طريق التعاضد والمساندة في أداء الأدوار بين الدولة كمؤسسات وسلطة إدارية حاكمة تقوم بإعداد الخطط التنموية، وبين الشعب كجمهور متلقٍ لتلبية متطلبات تلك الخطط المقترحة لتنفيذ مشروعات التنمية البشرية، وأن أيّ تلوّك في أداء الواجبات بين الدولة والجمهور سيعيق الوصول إلى تحقيق أهداف الحكم الرشيد. ويمكن أن نلاحظ توجّهات الإمام علي عليه السلام في تحقيق التنمية البشرية في أبعادها المختلفة، كانت تعتمد ثلاثة مناهج هي: ^(١)

الأول: استنهاض الإنسان ليمارس دوره الفاعل في الحياة، وليفجر طاقاته الكامنة في الخير والصلاح، وليتسلّح بالطموح وعلوّ الهمة، وفي ما نقل من كلام أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة وغيره من المصادر ثروة هائلة عظيمة على هذا الصعيد.

الثاني: دعوة الناس للتعاون فيما بينهم، والتطوع لخدمة بعضهم بعضاً،

(١) شبكة المعارف الإسلامية الثقافية، الموقع الإلكتروني: <https://almaaref.org.lb/> ١٠٧٨٧/post



والاهتمام بمناطق الضعف والحاجة في المجتمع، بما نطلق عليه الآن العمل الأهلي التطوعي، كقوله في وصيته للحسين عليه السلام: ((أوصيكم بتقوى الله، وألا تبغيا الدنيا وإن بغتكم، ولا تأسفا على شيء منها زوي عنكم، وقولا بالحق، وأعمالا للأجر، وكونا للظالم خصما، وللمظلوم عوناً. أوصيكم بجميع ولدي وأهلي ومن بلغه كتابي بتقوى الله، ونظم أمركم، وصلاح ذات بينكم، فإني سمعت جدكم يقول صلاح ذات البين أفضل من عامة الصلاة والصيام. الله الله في الأيتام، فلا تغبوا أفواههم، ولا يضيعوا بحضرتكم))^(١).

الثالث: وضع سياسة الدولة في خدمة التنمية البشرية، وهذا ما تؤكد سيرة الإمام علي عليه السلام مع الرعية، وتوجيهاته للولاة والموظفين، ومن أبرزها واشملها عهده لمالك الأشر حين ولاه مصر، إذ يؤكد الإمام عليه السلام في فقرات هذا العهد على تطبيق العدل والمساواة بين المواطنين، وحفظ حقوقهم المادية والمعنوية، وإن اختلفت أديانهم وتوجهاتهم.

وعند الشروع في الحديث عن الحكم الرشيد وبروزه كمفهوم لصيق بالتنمية البشرية، يظهر النموذج العلويّ لأمر المؤمنين عليه السلام في الإدارة التنموية الصالحة المستندة على أسس التشريع الإسلاميّ، وهذا ما دعا المنظّمات الدولية في الوقت الحاضر إلى تبني المعطيات القيمة في الحكم الرشيد للإمام علي عليه السلام من أجل إعادة بناء الحرية والديمقراطية وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان ومواجهة الفساد بشتى صورته، فضلاً على تبني الإصلاحات المالية والمطالبة بزيادة حجم مشاركة الجمهور في العملية السياسية والاقتصادية، وبناء على ما تقدّم ومن منطلق أركان الحكم الرشيد التي تتوافق إلى حدّ كبير مع مبادئ الدين الإسلامي الحنيف التي

(١) نهج البلاغة لأمر المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، الكتب والرسائل: ٤٧.



طبّقها الإمام علي عليه السلام في فترة ولايته لتكون منطلقاً للإدارة العادلة والرشيدة، يمكن قراءة أركان الحكم الرشيد كما يلي: ^(١)

أولاً- الحرية: تعدّ الحريّات العامة جزءاً رئيساً من حقوق الإنسان الطبيعية التي كرّسها الله عزّ وجلّ عبر الخليفة، وشجّعها ونظمتها كثير من القوانين، وكذلك الشرائع السماوية وعلى رأسها الإسلام، وتعدّ إدارة الحريات العامة بشفافية وكفاءة أساساً للتنمية الاقتصادية والسياسية وحافظاً لكيان الدولة والمجتمع من الانهيار والاقتتال الداخلي، وتمثل في نفس الوقت مصدراً أساسياً من مصادر تصحيح المسار وتوجيه الكفاءات ورفع المظالم عن العباد، ومن ذلك فإن الثورة الحسينية هي ثورة لنيل الحرية من بطش واستبداد الحكام الذين تسلطوا على رقاب الناس، وهي ثورة ضدّ الاستبداد الذي مارسه بنو أمية في تغييب الحقوق وتكميم الأفواه من أجل الهيمنة على مقدرات بيت مال المسلمين والعبث بمقدرات الشعوب.

ثانياً- المساواة: تستند المساواة في المجتمع على مبدأ المواطنة، وهي القاعدة المنظمة لحياة المجتمع بشتى مكوناته، وهي بذلك تؤسّس لبيئة اجتماعية مستقرّة، وتؤسّس فكراً اجتماعياً وسياسياً مستقرّاً يمكن أن تُبنى عليه كثير من فرص النجاح الاقتصادي والسياسي والثقافي، وتمنع التكلّسات الأثنية والطائفية، ولا تعطىها فرصة إعاقة حركة المجتمع في مجالات التنمية والحضارة والتقدّم، ممّا يتسبّب بصقل الطاقات واستثمار أقصى الإمكانيات المتاحة، وتلغي ما يعرف بالتهميش والإقصاء، كما ترفع الكثير من الظلم والحيث عن الأفراد والجماعات في المجتمع والدولة.

ثالثاً- الحقّ والعدل: قيل قديماً أنّ الحكم العادل عمره الزمان كلّه، والحكم غير العادل مصيره محفوف بالمخاطر، وتعدّ قاعدة العدل من قواعد الدين والعقيدة

(١) ينظر: مركز دراسات الشرق الأوسط: <http://www.mesc.com.jo/OurVision>: ١/٢٠١٢.html.



الإسلامية، وهي من أسس الرسالات السماوية للأنبياء، وتعبّر عن الجزء القيم من التاريخ الثقافي والتراث الحضاري، إذ تفتخر الأمم بأنها قادرة على تحقيق العدل في الحكم والقضاء، وفي إدارة المال وتوزيع الثروة والحقوق بإنصاف بين الناس، وفي تقديم الخدمات الأساسية المتعلقة بالتعليم والصحة والسكن للجميع من دون تمييز.

رابعاً- المشاركة الجماهيرية: تعدّ المشاركة الجماهيرية من أبرز أركان وعناصر الحكم الرشيد، وأنّ المشاركة تعتمد على طبيعة البشر ومستوى فهمهم وإدراكهم والخلق التربوي والديني الذي يتحلّون به، فضلاً عن المستوى العلمي والمهاري الذي تتطلبه المشاركة الفعّالة، بيد أنّ فاعلية المشاركة الجماهيرية في عملية التنمية تعتمد على مدى الإيمان الصادق في أداء الواجبات المكلف بها. ويؤكد الكاتب سامح فوزي بأنّ المشاركة هي من أهمّ عناصر الحكم الرشيد وتعني أن يصبح للمواطنين الحقّ في الإسهام في صنع وتنفيذ السياسات العامّة للدولة، وهذا سيعزز الاندماج الاجتماعيّ ويحول دون اتّساع نطاق التهميش، فالمشاركة تساعد على توحيد المصالح المتناقضة والآراء المختلفة وتقرب المسافات بين مختلف الطوائف الاجتماعيّة والدينيّة، وبذلك فإنّ المشاركة تخلق مناخاً حيويّاً مفعماً بالحب والألفة والنشاط المحفّز على تنفيذ قرارات الحكومة التنموية بكلّ حرص ومسؤولية^(١).

(١) ينظر: الحكم الرشيد، سامح فوزي: ٤١.



الخاتمة والاستنتاجات والمقترحات

أولاً- الخاتمة: امتازت مدّة ولاية الإمام علي عليه السلام بالعدالة والمساواة في الحقوق والواجبات؛ لأنّه هو وصيّ رسول الله صلى الله عليه وآله، وقد استند حكمه الرشيد على كتاب الله وتعاليم نبيّه صلى الله عليه وآله، هو حكم العدل والإنصاف والشورى والشفافية التي تمثّل بمجملها المرتكزات الأساسيّة للحكم الصالح الرشيد وتحقيق التنمية البشريّة بمعناها الإسلاميّ المطلق، فقد قدّم الإمام عليه السلام أنموذج الحكم الرشيد بأنصع صورة للبشريّة جمعاء، فلم يجحد عليه السلام عن طريق الحق قيد شعرة، بالرغم من أنّ مدّة ولايته التي بلغت حوالي خمس سنين قد شهدت اضطرابات وصراعات سياسيّة ومكائد يحيكها المناوئين الذين يسعون للهيمنة على سلطة الحكم ونهب بيت مال المسلمين، ولكن كان الإمام عليه السلام لهم بالمرصاد كالجبل الشامخ أمام جميع تلك التيارات العبيثيّة، وواجههم برباطة الجأش والإيمان بالله واليوم الآخر. لذلك أتحنّنا الإمام علي عليه السلام بأنموذج فدّ في الإدارة السياسيّة الصلبة لقيادة الدولة الإسلاميّة نحو الخير وبر الأمان، وهذه القيادة تحمل في طياتها خصائص حكم الأنبياء والأوصياء في العدل والإحسان والنظر في مظالم العباد، كما مثل اتجاه ولايته جانباً تربويّاً مهمّاً يهذب النفس البشريّة ويشحذ الهمم نحو بناء منطلقات التنمية البشريّة المستدامة في التربية الإسلاميّة الصحيحة التي تستند على جانبيين، الأوّل عباديّ يتجسّد في ضخّ القيم والمبادئ والأفكار الدينيّة وأصول الدين والأحاديث الشريفة في خطب الجمعة التي يبثها للناس من مسجد الكوفة عاصمة الخلافة العلويّة، وهو بذلك يحاكي التجربة الإيمانيّة لرسول الله صلى الله عليه وآله، ويقتدي بها. أمّا الثاني فكان الجانب العلمي المتمثّل بالتنظيرات والتحليلات العبادية وتفسير الآيات وضخّ المعارف العلميّة التي حباه الله بها والحثّ على الجهاد في سبيل الله. ومن هذين الجانبين يتبيّن أنّ



منهج الحكم الرشيد للإمام علي عَلَيْهِ السَّلَامُ قد حقق الفرضية التي بنيت عليها الدراسة والتي تشير إلى أن مدة ولاية الإمام علي عَلَيْهِ السَّلَامُ تمثل بجميع مدلولاتها الفكرية مدة الحكم الرشيد الصالح الذي تحقّق فيها ازدهار الأمة الإسلامية ورفع شأن المسلمين كما كان معهودًا قبل وفاة النبي الكريم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ثانيًا- الاستنتاجات: بعد تحقّق الفرضية التي انطلقت منها الدراسة، فقد خرجت بالاستنتاجات التالية:

١- أن ولاية حكم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عَلَيْهِ السَّلَامُ قد أعادت الهيئة للدين الإسلامي الحنيف، ومكّنت الأمة الإسلامية من استرداد حقوقها المغتصبة إبان تولّي من أعتصب الولاية من أمير المؤمنين بعد وفاة الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فأعيد الحق إلى نصابه بعد ما شابهه من جور وظلم وعبث في بيت المال جراء الهيمنة على مقدرات المسلمين. فكان عهد أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ عهد الحق والعدل الذي فيه صان خليفة المسلمين كرامة الإنسان وأعاد حقوقه المسلوقة.

٢- أن المنهج الإداري للإمام علي عَلَيْهِ السَّلَامُ إبان مدة ولايته للمسلمين، والتي لم تدم حوالي خمس سنين، عبر عن حكمة إلهية مفعمة بالخير والعدل والإنصاف واسترجاع الحقوق للمسلمين، هذه الحكمة التي قد وهبها الباري عز وجل في الإمام عَلَيْهِ السَّلَامُ عبر رسوله الكريم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فكان بحق إمامًا للمتقين عاملاً بكتاب الله، ومقتديًا بنبية الكريم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٣- تعد ولاية الإمام علي بن أبي طالب عَلَيْهِ السَّلَامُ أوّل من أرسى دعائم مفاهيم مصطلح الحكم الرشيد؛ لأنّ عهده قد شهد الحزم في التوجيه والنصح والإرشاد لولاته في جميع الأمصار، من أجل إحقاق الحق ومقارعة الفاسدين والمناوئين والناهبين لأموال بيت مال المسلمين أين ما وجدوا، فكانت النزاهة



والشفافية السمة الطاغية في عهده عليه السلام لاسترداد الحقوق وتوزيع الأموال بين المسلمين عامّة، والفقراء والمعوزين خاصّة الذين نالوا اهتمام ورعاية أمير المؤمنين عليه السلام في تلك المرحلة.

٤- أتصف أسلوب القيادة الإدارية لدى الإمام علي عليه السلام بالحزم والشدة على المناوئين والناكثين الموالين لأعداء الإسلام، وباللين واليسر على الفقراء والمساكين والمعوزين، وبالحياد على مختلف الطوائف الإسلامية العربية وغير العربية، وهذا كان مدعاة لحبّ المسلمين له، والالتفاف حوله، كون الفقراء يمثلون السواد الأعظم للمسلمين جراء سياسات الحكم للخلفاء السابقين الذين سيطروا على الحكم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله في حادثة سقيفة بني ساعدة.

٥- أراد الإمام علي عليه السلام في ولاية حكمه أن يُبين أنّ الظلم والاضطهاد مهما طال أمده على الناس، فلا بدّ أن يأتي اليوم الذي ينصر الله به عباده، وهذا النصر قد تكلّل بولاية أمير المؤمنين عليه السلام الذي أعاد الوجه الناصع للإسلام والمسلمين، بعدما شوّهت صورة الإسلام ولحق بأمة الإسلام الظلم الجور. فلم يشهد عهد ولايته شيء يذكر عن وجود الفقراء والمعوزين، بل أغدق العطايا على المساكين، وأنهى عصر الظلم والحرمان والفوارق الطبقيّة، وتمكّن عليه السلام من بناء مجتمع إسلامي يتحلّى بالقيم والأخلاق العربية الأصيلة في الكرم والجود والإيثار والعطف على الضعيف ومساعدة المسلم لأخيه المسلم، وهو بذلك يؤسس لمنطلقات التنمية البشرية المستدامة.

ثالثاً- المقترحات: من أجل تحقيق أهداف البحث، تقدّم الدراسة المقترحات

التالية:

١- إعادة النظر بالمناهج الإداريّة في سياسة الدولة من أجل إنصاف الرعية وتحقيق التنمية والتطور المنشود عبر الإقتداء بمنطلقات الحكم الرشيد للإمام



علي عَلَيْهِ السَّلَامُ، واستلهام العبر والحكم من فكره النير الذي استند إلى كتاب الله ووصايا النبي الأكرم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تهم المجتمع.

٢- تبني الفكر التنموي للإمام علي عَلَيْهِ السَّلَامُ في بناء الإنسان المسلم الصالح الذي يحلّل حلال الله ويحرم حرام الله، من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة بمعناها الشامل عبر الارتكاز على توفير المستوى المعيشي المناسب الذي يصون فيه كرامة البشر ويمكن الفرد من مزاولة نشاطه بانسيابية ومن دون أية معرقات.

٣- اعتماد الأسلوب العلوي في التربية الدينية الذي يستعين بعدة ركائز أولها وأهمها القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والتعاملات الإسلامية الأساسية في الحياة والعبادة، إذ يعتمد هذا الأسلوب على خطب الإمام أيام الجمع في مسجد الكوفة التي يعالج فيها مختلف الحوادث والمشكلات الاجتماعية التي تواجه المسلمين، بغية خلق مجتمع سام تسوده العبادة الخالصة لله تعالى وحبّ الخير والتعاون والتسامح.

٤- ضرورة الاهتمام الإعلامي بتنمية الفكر الإداري والتنموي في الإسلام والذي استمد أصوله من فكر الإمام علي عَلَيْهِ السَّلَامُ عندما تولى الخلافة الإسلامية، وأعطى صورة مشرقة للحكم الرشيد الصالح المبني على أسس الخير والعدل الإلهي، ومحاولة تدريس أهم الإسهامات الفكرية للإمام عَلَيْهِ السَّلَامُ في المراحل الدراسية الجامعية، والمتمثلة بالخطب والعبادات والتوجيهات في مواد الإدارة والتنمية البشرية والتربية الإسلامية والتربية الأخلاقية، مع ضرورة إتخاف موضوعاته العبادية والتربوية في مجال الرسائل الجامعية للدراسات العليا الماجستير والدكتوراه.

٥- إقامة ندوات ودورات وورش عمل تدريبية وتثقيفية حول الفكر الإداري والتنموي للإمام علي عَلَيْهِ السَّلَامُ، وكيف كان يتعامل مع ولاته على الأمصار في عهده؟



وکیف کان یرد المظالم عن العباد ویسترد حقوقهم؟ ویحقق الإنصاف فی الحقوق والواجبات بین الرعیة بغض النظر عن المعتقد أو الجنس أو اللون.

المصادر

*القرآن الکریم.

١. أخلاقیات أمير المؤمنین، المدرسی، هادی، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مؤسسة الباقر للدعاية والنشر والإعلان، لبنان، ٢٠١٠.
٢. إدارة الموارد والحکم الرشید، الحموی، د. جلال أصیل، الطبعة الأولى، دار النشر للطباعة، بیروت، ٢٠١٩.
٣. آلیات الحکم الرشید فی إدارة التنوع الثقافی - دراسة تحليلیة مقارنة، أمین، علی محمد، رسالة ماجستير، کلیة القانون والسیاسة، جامعة السلیمانية، ٢٠١٤.
٤. الأمالی، الشیخ الصدوق، الطبعة الأولى، مؤسسة البعثة للطباعة والنشر، تحقیق قسم الدراسات الإسلامیة فی مؤسسة البعثة، قم المقدسة، ١٤١٧ هـ.
٥. الإمام علی والقضاء علی الفقر، الجبوری، الشیخ فارس، مجلة الهدی، دار الهدی للثقافة والإعلام، العدد (٤٠)، ٢٠١٣.
٦. الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانیة، منجزات التنمية الإنسانیة فی العالم، نیویورک، ٢٠٠٢.
٧. بحار الأنوار الجامعة لدرر الأئمة الأخیار، العلامة المجلسی، الشیخ محمد باقر بن محمد تقی، الجزء (٣٢)، الطبعة الثالثة، مؤسسة الوفاء، دار إحياء التراث العربی، بیروت - لبنان، ١٩٨٣.
٨. البرنامج الإنمائی التابع للأمم المتحدة (UNDP)، وثيقة السیاسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائی، نیویورک، ١٩٩٧.



٩. البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٠.
١٠. البنك الدولي، تقرير تحديات التنمية حول العالم بعنوان: الدولة في عالم متغير، واشنطن، ١٩٩٧.
١١. التربية الإسلامية وأساليب تدريسها، إبراهيم، صبحي طه رشيد، الطبعة الأولى، دار الأرقم للطباعة والنشر، عمان - الأردن، ١٩٨٣.
١٢. التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، الزحيلي، وهبة، الجزء الثالث، دار الفكر العربي، بيروت، ٢٠٠٢.
١٣. تفسير سورة الرحمن، الموقع: [www.https://surahquran.com/aya-tafsir.html](https://www.surahquran.com/aya-tafsir.html).
١٤. التنمية الإنسانية في عهد علي عليه السلام، شبكة المعارف الإسلامية الثقافية، الموقع الإلكتروني: <https://almaaref.org.lb/post/10787/>
١٥. التنمية البشرية في فكر الإمام علي بن أبي طالب ع، صياح، رحيم علي، مجلة دراسات تاريخية، العدد (٢٨)، جامعة البصرة، كلية التربية للبنات، ٢٠٢٠.
١٦. الجامع لإحكام القرآن، القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، تحقيق: أحمد البردوني، إبراهيم طميش، الطبعة الثانية، الجزء الحادي عشر، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٦٤.
١٧. الحكم الراشد ودوره في تفعيل المشاركة المجتمعية في إدارة الميزانية العامة للدولة، عقيلة، خلوف، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد (١)، العدد (١٦)، ٢٠١٧.
١٨. الحكم الرشيد- المضمون والتطبيق، عاد عبد اللطيف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٣.

- ١٩ . الحكم الرشيد في فلسفة الإمام علي عليه السلام، المسعودي، أحمد، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، النجف الأشرف، ٢٠١٥.
- ٢٠ . الحكم الرشيد ومحاربة الفساد، قانه زكي، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير والتجارة، المجلد(١٥)، العدد(٥)، ٢٠١١.
- ٢١ . الحكم الرشيد: الأبعاد والمعايير والمتطلبات، البابلي، د.نبيل، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول - تركيا، ٢٠١٨.
- ٢٢ . الحكم الرشيد، سامح فوزي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٧.
- ٢٣ . الحكم الصالح: خيار استراتيجي للإدارة نحو بناء مجتمع، فهمي خليفة الفهداوي، مجلة النهضة، العدد ٣، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.
- ٢٤ . الحكم الصالح الرشيد من منظور إسلامي، عبد الفتاح، سيف الدين، مجلة المسلم المعاصر، العدد(١٣٩)، ٢٠١١.
- ٢٥ . خصائص الإدارة عند الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، القزويني، د. محسن باقر، مجلة أهل البيت، جامعة أهل البيت، كربلاء المقدسة، العدد الأول، بدون سنة.
- ٢٦ . دور تطبيق الحكم الرشيد في السلطة القضائية الفلسطينية لتحقيق التنمية المستدامة، حسين، حاتم ظافر، رسالة ماجستير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة، دولة فلسطين، ٢٠١٧.
- ٢٧ . عصمة الحوراء زينب، المحاضرة الأولى، الحوزة العلمية، مركز الأبحاث العقائدية، النجف الأشرف، ٢٠١٣.
- ٢٨ . غرر الحكم ودرر الكلم: المفهرس من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، الأمدي، القاضي ناصح الدين أبي الفتح عبد الواحد، دار الهادي للنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ١٩٩٢.



٢٩. القرآن الكريم في فكر الإمام علي عَلَيْهِ السَّلَامُ: شواهد من نهج البلاغة، الربيعي، الشيخ سجاد عبد الحلیم، الطبعة الأولى، مؤسسة علوم ونهج البلاغة، العتبة الحسينية المقدسة، كربلاء المقدسة، ٢٠١٨.
٣٠. الكافي، الشيخ الكليني، أبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الملقب بثقة الإسلام، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٦٥ هـ.
٣١. كشف الغمة في معرفة الأئمة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، الأربلي، أبي الحسن علي بن عيسى بن أبي الفتح، الجزء الثاني، المجمع العالمي لأهل البيت عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، دار التعارف، بيروت-لبنان، ٢٠١٢.
٣٢. محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعظم علماء التنمية البشرية في العالم، المشنب، محمد علام، الطبعة الأولى، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ٢٠١٦.
٣٣. مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد، درويش، محمد فهيم، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠.
٣٤. مركز دراسات الشرق الأوسط، الحمد، جواد، صحيفة العرب اليوم، بتاريخ (٢٠١٢/٥/٢١)، الموقع الإلكتروني: [www.http://mesc.com.jo/OurVision/2012/1.html](http://www.mesc.com.jo/OurVision/2012/1.html).
٣٥. المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠.
٣٦. مطمح الآمال في أيقاض جهلة العمال من سيرة الضلال، اليمني، الحسين بن ناصر بن عبد الله المهلا النيسائي المشرفي، تحقيق عبد الله بن عبد الله بن أحمد الحوثي، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، عمان، ٢٠٠٢.



٣٧. مفاهیم الحکم الرشید ومعاييرہ فی التراث الإسلامي، البشير، د. عصام أحمد،
منتدى كوالالمبور للفكر والحضارة، ٢٠٢١، الموقع الإلكتروني: WWW.
<https://kl-forum.org/ar/kl1801>
٣٨. مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ابن المغازلي، أبو الحسن علي بن
محمد الواسطي الجلابي، دار الآثار، صنعاء، ٢٠٠٣.
٣٩. ميزان الحكمة، الريشهري، محمد، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، دار الحديث،
قم المقدسة، ١٤٢٢ هـ .
٤٠. النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، البلاوي، حازم، سلسلة عالم المعرفة،
العدد (٢٥٦)، الكويت، ٢٠٠٠.
٤١. نهج البلاغة لأمر المؤمنين علي بن أبي طالب علیه السلام، مقدمة الشريف الرضي،
الكتب والرسائل / موقع عقائد الشيعة الإمامية، ٤٧، الموقع: [https://www.aqaedalshia.com/books/nahjalbalagha/Rsael](https://www.aqaedalshia.com/books/nahjalbalagha/Rsael.htm)
htm.٠٤٧/

